حذف الجازم

مع بقاء عمله

إعداد الدكتور

خالد عمر عبد الرحمن الدسوقي

المقدمة

الحمد لله الذي خلق الإنسان، وعلمه البيان، والصلاة والسلام على صاحب أفصح لسان، وأبلغ بيان، وأطهر جنان؛ سيدنا محمد النبي العدنان، وعلى آله وصحبه ما تناوب القمران، وتعاقب الجديدان.

أما بعد

فهذا بحث بعنوان (**حذف الجازم مع بقاء عمله**)، يأتي ضمن دراسة ظاهرة (حذف العامل مع بقاء أثره)، وقد سبقه بحث بعنوان (حذف المضاف وبقاء المضاف إليه مجرورا)، وأرجو من الله أن ييسر لي إكمال دراسة هذه الظاهرة، وقد تبين من خلال البحث أن الأصل ألا يحذف الجازم مع بقاء عمله؛ وذلك لضعفه، ولكن حُذف الجازم وبقي عمله في موضعين تناولهما النحاة في مصنفاتهم: أحدهما: حذف لام الأمر مع بقاء عملها. وثانيهما: جزم الفعل المضارع في جواب الطلب عند من يرى أن الجازم محذوف.

ومن ثم اقتضت طبيعة البحث أن أقسمه إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة:

أما المقدمة: فهي التي بين أيديكم، بينت فيها صلتي بالموضوع، والإشكالية التي عالجها.

المبحث الأول بعنوان: ضعف عوامل الجزم.

وقد وطّأت به للمبحثين التاليين، مبينا ما قرره النحاة من أن عوامل الأفعال ضعيفة، وأنه –تفريعا على ذلك –يمتنع الفصل بينها وبين معمولها إلا في الضرورة، وكذلك يمتنع حذفها مع بقاء أثرها إلا في موطنين اختلفوا في الجازم فيهما: أهو مذكور أم محذوف؟

المبحث الثاني بعنوان: حذف لام الأمر وبقاء عملها

وفيه سردت جملة من الشواهد التي يشي ظاهرها بحذف لام الأمر مع بقاء عملها، ثم عقبت ذلك بدراسة المسألة طارحا آراء النحاة المختلفة تجاه حذف هذه اللام مع بقاء عملها؛ مبينا أدلة من يقول بالمنع مطلقا ويوجه ما ورد ويؤوله بما يبعده عن حذف الجازم وبقاء الجزم، وحجة من رأى قصره على الضرورة الشعرية، وبرهان من ذهب إلى جوازه مطلقا شعرا ونثرا بشرط تقدم قولٍ، وبينت مختاري من هذه الآراء مع توضيح الأسباب التي دعتني لذلك.

المبحث الثالث بعنوان: جزم الفعل المضارع في جواب الطلب.

وفيه بينت أصل المسألة من نصب المضارع بعد فاء السببية في جواب النفي أو الطلب، واختلاف النحاة في ناصبه، ثم سقوط الفاء وما يترتب عليه من جزم الجواب وشروط ذلك، ثم بينت آراء النحاة في جازم جواب الطلب، وحجة كل رأي مرجحا ما رأيته راجحا.

وذيلت هذا المباحث بتعقيب بعنوان: إعمال بقية الجوازم محذوفة ، نبهت فيه على ما قرره النحاة بشأن حذف بقية الجوازم – غير لام الأمر– مع بقاء أثرها.

ثم جاءت الخاتمة بأهم نتائج البحث.

والله أسأل أن يوفقني وإياكم لما يجب ويرضى، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول :

ضعف عوامل الجزم

المبحث الأول: ضعف عوامل الجزم

اتفق النحاة على أن عوامل الأفعال ضعيفة، وأنها أضعف من عوامل الأسماء؛ لأن الأفعال أضعف من الأسماء؛ يقول الزجاجي: "عوامل الأفعال – باتفاق من الجميع – أضعف من عوامل الأسماء"[١]، وهو ما أكده النحاس[٢] والسيرافي[٣] وابن جني[٤].

وعلى الدرب سار العكبري، فأكد أن: "الجازم أضعفُ من الجارِّ"[٥], وعلل ذلك ابن يعيش بأن الأفعال محمولة على الأسماء في الإعراب، فقال: " عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء؛ لأنّ الأفعال محمولة على الأسماء في الإعراب، فكانت الأسماء أمكن، وعوامل الأصل أقوى من عوامل الفرع"[٦]. وجاء من بعدهم السيوطي فوافقهم على أن "عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء"[٧]، ونَقَل عن ابن النحاس قوله: "الجازم في الأفعال نظير الجارّ في الأسماء وأضعف منه؛ لأنّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء"[٨].

---

[١] اللامات ٩٥.

[٢] عمدة الكتاب ٢٠٠.

[٣] شرح السيرافي للكتاب ١/٤٠٥.

[٤] سر صناعة الإعراب ٢/٢٨.

[٥٥] اللباب في علل البناء والإعراب ٢/١٩.

[٦] شرح المفصل ٤/٢٩٤.

[٧] همع الهوامع ٢/٣٦٧.

[٨] الأشباه والنظائر في النحو ٢/١١٦.

ويرى المبرد أن أضعف عوامل الأفعال العوامل الجازمة يقول أبو العباس: "وأضعفها الجازمة"[١].

وبناء على اتفاقهم على ضعف عوامل الجزم فرَّعوا على ذلك الضعف أمورا؛ منها: امتناع فصلها عن معمولها، وامتناع حذفها، يقول السيوطي: " الجازم أضعف من الجارّ. قاله ابن الخبّاز، وفرّع عليه أنه لا يضمر البتة...وذكره أبو حيّان... وفرّع عليه أنه لا يجوز الفصل بين لام الأمر والفعل"[٢]، وهاكم توضيح ذلك:

أولا: امتناع الفصل بين عوامل الجزم ومعمولها

منع النحاة الفصل بين عوامل الجزم ومعمولها، ورأوه قبيحا رديئا؛ يقول ابن يعيش: "الجازمُ يقبُح أن يُفصل بينه وبين ما عمل فيه، فلا يجوز (لم زيدٌ يأتك) على معنى (لم يأتِك زيد)، وكذلك بقيّةُ الجوازم لا يفصل بينهما بشيء كالظرف ونحوِه؛ لأنّ الجازم في الأفعال نظيرُ الجارّ في الأسماء، كما لا يفصل بين الجارّ والمجرور بشيء إلَّا في الشعر، كذلك الجازمُ". ورأى ابن مالك كذلك أن الفصل بين (لا) الناهية ومجزومها "رديء؛ لأنه شبيه بالفصل بين حرف الجر والمجرور"[٣].

---

[١] المقتضب ١٣٣/٢.

[٢] الأشباه والنظائر في النحو ١١٥/٢.

[٣] شرح الكافية الشافية ١٥٧٨/٣.

وذكر السيوطي أن الفصل هنا أقبح من الفصل بين الجار والمجرور؛ فقال: "الفصل بين عوامل الأفعال والأفعال أقبح منه بين عوامل الأسماء والأسماء؛ لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء"[١].

وعدَّ النحاة الفصل بين الجازم ومعموله –إن ورد– ضرورةً لا يجوز إلا في الشعر[٢]، كما في قول الشاعر:

فَذَاكَ، وَلَمْ – إذَا نَحْنُ امْتَرَيْنَا – :. تَكُنْ فِي النَاسِ يُدْرِكك الْمِرَاءُ[٣]

وقول ذي الرمة:

فَأَضْحَتْ مَغَانِيهَا قِفَارًا رُسُومُهَا :. كَأن لَمَ – سِوى أهْلٍ مِنْ الْوَحْشِ – تُؤهَلِ[٤]

---

[١] همع الهوامع ٣٦٧/٢

[٢] شرح المفصل ٣٥/٣، شرح الكافية الشافية ١٥٧٧/٣، الجنى الداني ٢٦٩، توضيح المقاصد ١٢٧١/٣، تمهيد القواعد ٤٣١٣/٩.

[٣] البيت من الوافر، وقائله مجهول، وامترينا: تجادلنا، والتقدير: ولم تكن في الناس يدركك المراء إذا نحن امترينا، والشاهد: فصل الشاعر بين (لم) ومجزومها. انظره في: شرح التسهيل ٦٥/٤، شرح الكافية الشافية ١٥٧٧/٣، مغني اللبيب ٣٦٦، وتمهيد القواعد ٤٣١٤/٩، ٤٣١٦، وشرح الأشموني ٥٧٦/٣، وشرح شواهد المغني٦٧٨/٢، وخزانة الأدب ٥/٩.

[٤] البيت من الطَّويل ، وفي ديوان ذي الرمة: (فأضحت مباديها قفاراً بلاذُها)، وهو من قصيده أولها:

قفِ العيسَ في أَطْلَالِ ميَّةَ فاسألِ :. رسومًا كأخلاقِ الرِّدَاءِ المُسلسلِ

ومغانيها: منازلها، والقفار: الخالية من الإعمار، رسومها: جمع رسم، وهو الأثر، والتقدير: كأن لم تؤهل سوى أهل من الوحش، والشاهد: فصل الشاعر بين (لم) ومجزومها للضرورة. انظر البيت في ديوان ذي الرمة ١٤٦٥/٢، والموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري ٤٩/١، والخصائص ٤١٠/٢، وضرائر الشعر٢٠٣، وشرح

وقول الآخر:

وَقَالُوا: أخَانا، لَا تَخشّعْ لظَالِمٍ .. عَزِيزٍ وَلَا – ذَا حقَّ قَوْمِك – تَظْلِمِ[١]

وقول الآخر:

نَوَائِب من لدن ابْنِ آدمَ لم تزلْ .. تباكرُ مَن لم –بالحوادثِ– تطرقِ[٢]

ثانيا: امتناع حذف عوامل الجزم

كما منع النحاة الفصل بين عوامل الجزم ومعمولها نظرا لضعفها؛ منعوا كذلك حذف عوامل الجزم مع بقاء أثرها، وقد حمل سيبويه والمبرد وغيرهما منع حذف الجازم مع بقاء جزمه على منع حذف الجارّ مع بقاء جره؛ يقول سيبويه: "لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجارّ"[٣]، ويقول المبرد: "إن عوامل الْأَفْعَال لَا تضمر، وأضعفها الجازمة؛ لأَن الْجَزْم فِي

التسهيل ٦٥/٤، وتوضيح المقاصد١٢٧١/٣، ومغني اللبيب ٣٦٧، وتمهيد القواعد ٤٣١٦/٩، والمقاصد النحوية١٩٣٩/٤، وشرح الأشموني ٥٧٦/٣، وهمع الهوامع ٥٤٢/٢، وشرح شواهد المغني٦٧٨/٢، وخزانة الأدب ٥/٩.

[١] البيت من الطويل، ولم يعرف قائله، و(تخشّع): رمى ببصره للأرض وغضه، و(تظلم) مجزوم ب(لا)، و(حق): مفعول به ل(تظلم) تقدم عليه و(قوم): مضاف إليه، و (ذا): منادى بحرف نداء محذوف، ومعنى الكلام: يا أخانا، لا تخضع لظالم متجبر، ولا تظلم حق قومك يا هذا، وفي البيت توجيهات أخر. انظره في شرح التسهيل ٦٢/٤، شرح الكافية الشافية١٥٧٨/٣، توضيح المقاصد١٢٦٧/٣، المقاصد النحوية١٩٣٨/٤، وشرح الأشموني ٥٧٤/٣، تمهيد القواعد ٤٣٠٤/٩.

[٢] البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، والتقدير: تباكر بالحوادث من لم تطرق. انظره في ضرائر الشعر ٢٠٣، والضرائر ٢٣٠، وخزانة الأدب ٥/٩.

[٣] الكتاب ٩/٣

الْأَفْعَال نَظِير الْخَفْض فِي الْأَسْمَاء"[١]. وهو ما فعله العكبري، حيث رأى أن "الجازم أضعفُ من الجارِّ، والجارُّ لَا يبْقى عملُه بعد حذفه، فالجازم أولى"[٢].

أما ابن يعيش فقد أيد هذا المنع، ونسبه لأكثر النحويين، وذكر: "أنّ عوامل الأفعال ضعيفة، فلا يجوز حذفُها وإعمالها، كما لم يجز ذلك في (لَمْ) و(لَنْ) ونظائرهما؛ وذلك لأنّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء؛ لأنّ الأفعال محمولة على الأسماء في الإعراب، فكانت الأسماء أمكن، وعواملُ الأصل أقوى من عوامل الفرع"[٣]، وأكد ذلك في موطن آخر فقال: "كما لا يسوغ حذفُ حرف الجر وإعمالُه في الأكثر، لم يجز ذلك في الأفعال؛ لأن عوامل الأفعال أضعفُ من عوامل الأسماء؛ لأن إعراب الأفعال إنما كان بطريق الحمل على الأسماء، فهي في الإعراب أضعفُ منها. هذا قولُ أكثرِ النحويين"[٤]. والسمين الحلبي يرى أن حذف الجازمِ وإبقاء عمله "ضعيفٌ جداً"[٥]. ونقل السيوطي عن ابن النحاس أنه "إذا كان حذف حرف الجر وإبقاء عمله ضعيفا فأن يضعف حذف الجازم وإبقاء عمله أولى وأحرى"[٦].

****

[١] المقتضب ٣٣/١.

[٢] اللباب في علل البناء والإعراب ١٩/٢.

[٣] شرح المفصل ٢٩٤/٤.

[٤] شرح المفصل ١٤٥/٥.

[٥] الدر المصون ٤٨٧/٢.

[٦] الأشباه والنظائر في النحو ١١٥/٢.

ولكن –مع ذلك المنع العام– ورد في كلامهم حذف الجازم مع بقاء أثره، وذلك في موضعين، تناولهما النحاة في مصنفاتهم:

- **الأول: حذف لام الأمر وبقاء عملها.**
- **الثاني: جزم الفعل المضارع في جواب الطلب عند من يرى أن الجازم محذوف.**

وسنحاول في المبحثين التاليين تناول هاتين القضيتين بشيء من التفصيل:

المبحث الثاني:

حذف لام الأمر وبقاء عملها

المبحث الثاني: حذف لام الأمر وبقاء عملها

ورد في الفصيح شواهد متعددة ظاهرها حذف لام الأمر مع بقاء الجزم، ومن ذلك قول الشاعر:

مُحَمْدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نَفْسٍ :. إذا مَا خِفْتَ مِنْ شيءٍ تَبالا [١]

وقول متمم بن نويرة:

عَلى مِثْلِ أصحابِ البْعُوضُة فاخْمِشِي:.–لكِ الوَيلُ– حرَّ الوَجهِ أوْ يَبكِ من بَكَى[٢]

---

[١] البيت من الوافر، ونسبه بعضهم لحسان بن ثابت، وليس في ديوانه، ونسبه بعضهم إلى أبي طالب بن عبد المطلب عم النبي ﷺ، والتبال: سوء العاقبة، وأصله الوبال، وأبدلت الواو تاء، والشاهد: (تَفْدِ نفسَك)، فأصلها: (لتفد)، حذفت اللام وبقي الفعل مجزوما بها. انظره في: الكتاب٣/٨، والمقتضب٢/١٣٢، ومعاني القرآن للأخفش١/٨٢، والأصول ٢/١٧٥، واللامات ٩٦، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي١/٤١، والمفصل٤٥١، والإنصاف ٢/٤٣٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/١٨، واللمحة ٢/٧٩٥، وأمالي ابن الشجري ٢/١٥٠، وشرح المفصل٤/٢٥٣، والبديع في علم العربية ٢/٦٧٩، وشرح التسهيل ٤/٦٠، وضرائر الشعر ١٤٩، وشرح ابن الناظم ٤٩٢، وتوضيح المقاصد٣/١٢٦٨، والجنى الداني ١١٣، ومغني اللبيب٨٤٠، وتمهيد القواعد ٩/٤٣٠٧، والمقاصد النحوية٤/١٩٠٦، وشرح الأشموني ٣/٥٧٥، وشرح التصريح ٢/٢٧٧، وهمع الهوامع٢/٥٣٩، وشرح شواهد المغني٢/٥٩٧، وخزانة الأدب٩/١١.

[٢] البيت من الطويل ، والبعوضة: موضع قتل فيه أخوه مالك بن نويرة ورجال من قومه، وخمش وجهه يخمِشه ويخمُشه: خدشه وجرحه، يقول: على مثل هؤلاء القوم فاخدشي وجهك، وليبكِ مَن كان باكياً على مثلهم. والشاهد: حذف لام الأمر من الفعل (يبك) مع بقاء عملها. انظره في ديوان مالك ومتمم ص٨٤، والكتاب٣/٩، =

وقول أحيحة بن الجلاح:

فمنْ نالَ الغنَى فليَصْطَنِعْهُ :. صَنيعتَهُ ويجهدْ كلَّ جهدِ[١]

وقول الآخر:

فقلت: ادعِي وأَدعُ؛ فإنَّ أندى :. لِصوتٍ أن يناديَ داعيان[٢]

والمقتضب ١٣٢/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٨٣/١، والأصول ١٧٥/٢، واللامات ٩٦، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٠٦/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٩٧/٣، وأمالي ابن الشجري ١٥١/٢، والإنصاف ٤٣٣/٢، واللباب في علل البناء والإعراب ١٧/٢، شرح ديوان المتنبي للعكبري ٢٤٩/٤، وشرح المفصل ٢٩٢/٤، والبديع في علم العربية ٦٢٤/١، وشرح التسهيل ٥٩/٤، وتمهيد القواعد ٤٣٠٧/٩، والمقاصد النحوية ١٩٠٧/٤، وشرح شواهد المغني ٥٩٩/٢، وخزانة الأدب ١١/٩.

[١] البيت من الوافر، انظره في ديوانه ٦٥، والكتاب ٩/٣، والأصمعيات ١٢٠، والبخلاء ٢٤١، والإنصاف ٤٣٣/٢. وقد عده سيبويه من باب حذف لام الأمر وبقاء عملها، ولو خرّج على العطف على المجزوم قبله لم يكن فيه ضرورة.

[٢] البيت من الوافر، ونسبه سيبويه ٤٥/٣ للأعشى وليس في ديوانه، ورواه كثير من النحاة:

فقلتُ ادْعِي وأَدْعُوَ إنَّ أَنْدَى :. لِصَوْتٍ أنْ يُنادِيَ دَاعِيانِ

بنصب (أدعو)، انظر رواية الجزم في: الشعر والشعراء ١/ ١٠١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤١/١، والأمالي ٩٠/٢، ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢١٠، التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه ١٠٠، مختارات شعراء العرب لابن الشجري ٦/٣، والإنصاف ٤٣٢/٢، وضرائر الشعر ١٥٠. والشاهد فيه: حذف لام الأمر وبقاء جزمها في قوله: (وأدعُ)؛ إذ التقدير: ولِأدعُ.

وقول الآخر:

وتُمسِي صَرِيعًا لا تَقُومُ لحاجةٍ :.ولا تسمَعُ الداعي ويُسْمِعْكَ مَن دَعَا[١]

وقول الآخر:

فلا تستطِلْ مِنِّي بَقَائي ومُدَّتِي :. ولكن يكنْ للخَيرِ مِنكَ نَصِيبُ[٢]

وقول الآخر:

مَنْ كانَ لاَ يَزْعُمُ أَنِّي شَاعِرٌ :. فَيَدْنُ مِنِّي تَنْهَهُ المَزَاجِرُ[٣]

---

[١] البيت من الطويل، وهو لعمران بن حطان في المسائل البغداديات ١٨٦، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب٢/٦٨، وشرح المفصل ٥/١٤٥. والشاهد: (ويُسْمِعْكَ)، حيث وقع الفعل المضارع مجزوما بلام الأمر المحذوفة.

[٢] يخاطب الشاعر ابنه العاق حين تمنى موت أبيه، والبيت من الطويل، ولم يُعز لأحد في: معاني القرآن للفراء ١/١٥٩، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٩، والكافية الشافية٣/١٥٧٠، والجنى الداني ١١٤، وتوضيح المقاصد٣/١٢٧٠، وشرح التسهيل٤/٥٩، وشرح ابن الناظم ٤٩٣، ومغني اللبيب٢٩٧، وتمهيد القواعد ٩/٤٣٠٣، وصبح الأعشى ٦/٢٠٣، وشرح الأشموني ٣/٥٧٥، وشرح شواهد المغني ٢/٥٩٧.

[٣] من الرجز، ولم يعز لقائل في معاني القرآن للفراء ١/١٦٠، والشعر والشعراء ١/١٠١، والخصائص ٣/٣٠٦، وسر صناعة الإعراب٢/٧٠، والإنصاف٢/٤٣٤، وشرح الكافية الشافية٣/١٥٧١، وشرح التسهيل ٤/٦٠، وتمهيد القواعد ٩/٤٣٠٣. والشاهد: (فيدن)؛ حيث حذف لام الأمر مع بقاء المضارع مجزوما، والتقدير: فليدن.

وقول الآخر:

قُلْتُ لِبوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا : . تِيْذَنْ؛ فَإِنِّ حَمْؤُهَا وَجَارُهَا[١]

وما رواه الأخفش:

فَيَبْكِ على المِنْجابِ أضيافُ قَفْرةٍ . سَرَوْا وأُسارى لم تُفَكَّ قيودُها[٢]

ومما حمله بعض النحاة على ذلك قوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ الذين آمَنُواْ يُقِيمُوا الصَّلاَةَ﴾[٣] ، وقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[٥].

****

[١] من الرجز، بلا نسبة في: ضرائر الشعر ١٥٠، وشرح الكافية الشافية ١٥٧٠/٣، وارتشاف الضرب٢٤٢٠/٥، وتوضيح المقاصد ١٢٦٩/٣، وتمهيد القواعد ٤٣٠٣/٩، والمقاصد النحوية١٩٣٧/٤، وشرح شذور الذهب ٥٩٦/٢، وشرح الأشموني ٥٧٥/٣، وهمع الهوامع ٥٤٠/٢، وخزانة الأدب ١٣/٩. والشاهد: (تيذن)، فالتقدير: لتأذن؛ فحذف اللام وأبقى عملها.

[٢] البيت من الطويل، سمعه الأخفش من بعض العرب، ولم أجده إلا في كتابه: معاني القرآن ٨٣/١. والمنجاب: اسم رجل من الأجواد، والقفرة: الخلاء من الأرض. قال الأخفش: "وسمعت من العرب من ينشد هذا البيت بغير لام...يريد: (فَلْيَبْكِ)، فحذف اللام".

[٣] إبراهيم من الآية ٣١.

[٤] الجاثية من الآية ١٤.

[٥] الإسراء من الآية ٥٣.

وقد تباينت آراء النحاة تجاه حذف هذه اللام مع بقاء عملها؛ فمنهم من رأى المنع مطلقا، موجّها ما ورد ومؤولا إياه بما يبعده عن حذف الجازم وبقاء الجزم، ومنهم من قصره على الضرورة الشعرية، ومنهم من أجازه مطلقا شعرا ونثرا بشرط تقدم قولٍ، وذلك على النحو الآتي:

الرأي الأول: المنع مطلقا

وقد تبنى هذا الرأي المبرد؛ حيث منع حذف اللام مع بقاء عملها شعرا ونثرا، قال ابن هشام: "ومنع المبرد حذف اللام وإبقاء عملها حتى في الشعر"[١]، وهاك كلام المبرد: "وتقول: يا زيد, ليقم إليك عمرو، ويا زيد, لتدع بني عمرو.

والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطر، ويستشهدون على ذلك بقول متمم بن نويرة:

عَلى مِثْلِ أصحابِ البْعُوضُة فاخْمِشِي:.–لكِ الوَيلُ– حرَّ الوَجهِ أوْ يَبكِ من بَكَى

يريد: أو ليبك من بكى. وقول الآخر:

مُحَمْدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نَفْسٍ :. إذا مَا خِفْتَ مِنْ شيءٍ تَبالا "[٢]

ثم يقول: و"لا أرى ذلك على ما قالوا؛ لأن عوامل الأفعال لا تضمر، وأضعفها الجازمة؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء"[٣].

---

[١] مغني اللبيب ٢٩٧.

[٢] المقتضب ١٨٢/٢.

[٣] المقتضب ١٨٣/٢.

وقد رأى أن" بيت متمم حمل على المعنى؛ لأنه إذا قال: (فاخمشي) فهو في موضع (فلتخمشي)، فعطف الثاني على المعنى"[١]؛ "وذلك أن المعطوف يعطف على اللفظ وعلى المعنى، فعطف الشاعر على المعنى؛ لأن الأصل في الأمر أن يكون باللام فحذفت تخفيفا، والأصل: (فلتخمشي)، فلما اضطر الشاعر عطَفَ على المعنى، فكأنه قال: فلتخمشي ويبك، فيكون الثاني معطوفا على معنى الأول"[٢]؛ "إذ (اخمشي) و(لتخمشي) بمعنى واحد"[٣].

قال السيرافي: " وكان أبو العباس يدفع هذا القول ويقول: إن قوله: (فأخمشي) في معنى (فلتخمشي)، فعطف (أو يبكِ) على تقدير: فلتخمشي، ولم يجزمه بلام محذوفة"[٤].

وقال المبرد: "وتقول: ليقم زيد، ويقعدْ خالد، وينطلقْ عبد الله؛ لأنك عطفت على اللام. ولو قلت: (قم ويقعدْ زيد) لم يجز الجزم في الكلام؛ ولكن لو اضطر شاعر فحمله على موضع الأول – لأنه مما كان حقه اللام – كان على ما وصفت لك"[٥].

أما قول الشاعر:

مُحَمْدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نَفْسٍ :. إذا مَا خِفْتَ مِنْ شيءٍ تَبالا

---

[١] المقتضب ١٨٣/٢.
[٢] خزانة الأدب ١٣/٩.
[٣] مغني اللبيب ٢٩٧.
[٤] شرح أبيات سيبويه ١٠٦/٢.
[٥] المقتضب ١٣٣/٢.

فقد أبطل المبرد الاستشهاد به من وجهين:

الأول: طعن في صحة البيت، وقال: إنه " ليس بمعروف"[١]، فلا يحتج به؛ لأنه لحن؛ "قال النحاس: سمعت علي بن سليمان يقول: سمعت محمد بن يزيد [المبرد] ينشد هذا البيت، ويلحن قائله، وقال: أنشده الكوفيون ولا يُعرف قائله، ولا يُحتج به، ولا يجوز مثله في شعر ولا غيره؛ لأن الجازم لا يضمر، ولو جاز هذا لجاز: (يقمْ زيد) بمعنى: ليقم. وحروف الجزم لا تضمر؛ لأنها أضعف من حروف الخفض، وحرف الخفض لا يضمر"[٢]. وقال السيرافي: "أمّا حذف اللام من (لتفد نفسك) فإنّ أبا العباس المبرّد ينكر البيت، ويزعم أنه باطل"[٣].

الثاني: أنه إن صح فله توجيه آخر يبطل الاحتجاج به على ما نحن بسبيله؛ إذ إنه يحتمل "أن يكون دعاءً بلفظ الخبر، نحو: يغفرُ الله لك، ويرحمُك الله"[٤]، فيكون مرفوعا، وإنما "حذفت الياء تخفيفا، واجتُزئ عنها بالكسرة"[٥]، والدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال، ولذلك نظائر في الفصيح، منه قول الأعشى:

---

[١] المقتضب ١٣٣/٢.

[٢] خزانة الأدب ١٢/٩.

[٣] شرح كتاب سيبويه ١٩٨/٣.

[٤] مغني اللبيب ٢٩٧.

[٥] مغني اللبيب ٢٩٧.

وأَخو الغوانِ متى يَشأْ يَصْرِمْنَهُ :. ويَكُنَّ أَعداء بُعَيْدَ وِدادِ[١]

"أراد: (الغواني)، فاجتزأ بالكسرة عن الياء"[٢].

وروي "عن أبي عثمان المازني أنّ الشاعر يجوز أن يكون أراد: تفدي نفسك على الخبر، ولكنّه حذف الياء كما حذفوا من(دوامي الأيد) يريدون: (الأيدي)"[٣]، وذلك في قول الشاعر:

فَطِرتُ بِمُنْصُلِي فِي يَعْمَلاتٍ :. دَوامِي الأَيِد يَخْبِطْنَ السَّرِيحاَ[٤]

وهذا الحذف بغرض التخفيف ليس خاصا بالشعر؛ بل ورد في القرآن الكريم في أكثر من موضع، منها قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾[٥]، ولذا قال

---

[١] البيت من الكامل، في ديونه ١٢٩، والجمل في النحو للخليل ٢٣٢، والكتاب١/٢٨، والأصول٣/٤٥٧، والخصائص ٣/١٣٥، والإنصاف١/٣٢٠، وارتشاف الضرب٥/٢٤٠٧، وهمع الهوامع٣/٢٨٣. قال السيرافي: "وقوله: (متى يشأ يصرمنه) يعني: أنهن كثيرات الصرم، مودتهن ضعيفة، فمتى يشأ إنسان أن يراهن صوارم رآهن على هذا الوصف.

[٢] الإنصاف٢/٤٤٢.

[٣] شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/١٩٨، وانظر مغني اللبيب٢٩٧.

[٤] البيت من الوافر، ونسب إلى مضرّس بن ربعي الأسدي. والمنصل: السيف، واليعملات: جمع يعملة وهي الناقة السريعة، والسَّرِيح: السَّيْر الذي يُشَدُّ به الخَدمة فوق رسْغ البعير. انظره في الكتاب ١/٢٧، ٤/١٩٠، وشرح أبيات سيبويه ١/٤٧، ٢/١٠، وشرح السيرافي للكتاب ١/٢٥٤، ٣/١٩٨، ٥/٦٢، والخصائص ٢/٢٧١، ٣/١٣٥، ٣٩٧، والإنصاف ٢/٤٤٣، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/١٠١، وشرح الشافية ٤/٤٨٢، ومغني اللبيب ٣٩٧، والمقاصد النحوية ٤/ ٢١٣٥.

[٥] الفجر ٤.

السيرافي: "وأجود من هذا الاستشهادِ خطُّ المصحف، وقراءةُ[١] من قرأ: ﴿ذلِكَ ما كُنَّا نَبْغِ فَارْتَدَّا﴾ [٢]"[٣]. وقد أيد العينيُ رأيَ المبرد هذا، فقال: "وحذف لام الأمر وإبقاء عملها لا يجوز في الشعر، سواء تقدمه أمرٌ بالقول، أو قولٌ غيرُ أمرٍ، أم لم يتقدمه قول، وهذا هو الصحيح"[٤].

******

الرأي الثاني: أنه لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية.

وهو مذهب الجمهور؛ قال المرادي: "في حذف لام الطلب وإبقاء عملها أقوال: مذهب الجمهور أنه لا يجوز إلا في ضرورة "[٥] ، وهو مختار البصريين[٦]، قال سيبويه: "واعلم أنّ هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر، وتعمل مضمرة، كأنهم شبّهوها بـ(أنْ) إذا أعملوها مضمرة. وقال الشاعر:

مُحَمْدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نَفْسٍ :. إذا مَا خِفْتَ مِنْ شيءٍ تَبالا

وإنّما أراد: (لتفد). وقال متمّم بن نويرة:

---

[١] حذف نافع وأبو عمرو والكسائي الياء وقفا وأثبتوها وصلا، وابن كثير أثبتها في الحالتين، والباقون حذفوها وقفا ووصلا اتباعا للرسم العثماني. انظر الكنز في القراءات العشر٢/٥٥٠، و شرح طيبة النشر في القراءات ١٥٨، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ١/٤٤٦.

[٢] الكهف من الآية ٦٤.

[٣] شرح السيرافي ٣/١٩٨.

[٤] المقاصد النحوية ٤/١٩٠٧.

[٥] الجنى الداني ١١٣.

[٦] درة الغواص في أوهام الخواص ١٣٦.

عَلى مِثْلِ أصحابِ البْعُوضُة فاخْمِشِي :. –لكِ الوَيلُ– حرَّ الوَجِهِ أوْ يَبكِ من بَكَى

أراد: (ليبْكِ)"[1].

ونسب هذا الرأي للفراء ابنُ جني والأنباري؛ قال ابن جني: "قال أبو العباس: حدثني أبو عثمان قال: جلست في حلقة الفراء، فسمعته يقول لأصحابه: لا يجوز حذف لام الأمر إلا في شعر. وأنشد:

مَنْ كانَ لاَ يَزْعُمُ أَنِّي شَاعِرٌ :. فَيَدْنُ مِنِّي تَنْهَهُ المَزَاجِرُ

قال: فقلت له: لِمَ جاز في الشعر ولم يجز في الكلام؟ فقال: لأن الشعر يضطر فيه الشاعر فيحذف"[2].

وإلى هذا الرأي ذهب ابن السراج؛ حيث قال: "ويجوز حذف هذه اللام في الشعر، وتعمل مضمرة، قال متمم بن نويرة:

عَلى مِثْلِ أصحابِ البْعُوضُة فاخْمِشِي :. –لكِ الوَيلُ– حرَّ الوَجِهِ أوْ يَبكِ من بَكَى

أراد: (ليبكِ)"[3].

وكذا فعل الزجاجي، فقال: "الشاعر قد يضطر إلى حذف اللام من فعل المأمور المخاطب في لغة من يقول: (يا زيد، لتذهب)، فيحذفها ويضمرها، ويترك الفعل على بنائه،وعلى ذلك قول الشاعر – أنشده سيبويه وغيره –:

مُحَمْدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نَفْسٍ :. إذا مَا خِفْتَ مِنْ شيءٍ تَبالا

---

[1] الكتاب ٣/٨.

[2] الخصائص ٣/٣٠٦، وانظر الإنصاف ٢/٤٤٤.

[3] الأصول ٢/١٥٧.

فأضمر اللام، وترك الفعل على بنائه"[١].

وهذا رأي السيرافي حيث قال: إن "الشاعر إذا اضطر إلى حَذْفِها حَذَفَها، وبقي سائر الكلام على حاله، أنشد الأخفش:

مُحَمْدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نَفْسٍ :. إذا مَا خِفْتَ مِنْ شيءٍ تَبالا "[٢].

وهو أيضا مختار ابن جني الذي قال: "واعلم أن هذه اللام الجازمة لا تضمر إلا في ضرورة الشعر، كما أن حرف الجر لا يحذف إلا في الضرورة"[٣].

وهو عند الأعلم ليس من الضرورة فحسب؛ بل "من أقبح الضرورة؛ لأن الجازم أضعف من الجار، وحرف الجر لا يضمر"[٤].

ونحا الحريري هذا المنحى فأنكر حذف اللام وبقاء جزمها في الفعل، ونص على أن "الصَّوَاب إثباتها فِيهِ وجزمه بهَا؛ لِئَلَّا تَلْتَبِس الْكَلِمَة بِصِيغَة الْخَبَر، وَتخرج عَن حيّز الْأَمر، على ذَلِك جَاءَت الْأَوَامِر فِي الْقُرْآن وفصيح الْكَلَام والأشعار، فَأَما قَول الشَّاعِر:

مُحَمْدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نَفْسٍ :. إذا مَا خِفْتَ مِنْ شيءٍ تَبالا

فَهُوَ عِنْد الْبَصرِيين من ضرورات الشّعْر الملجئة إِلَى تَصْحِيح النّظم، وَإِقَامَة الْوَزْن"[٥].

---

[١] اللامات ٩٦.

[٢] شرح السيرافي للكتاب ٤١/١.

[٣] سر صناعة الإعراب ٦٨/٢.

[٤] خزانة الأدب ١٢/٩.

[٥] درة الغواص ١٣٦.

واختاره الزمخشري في (المفصل) حيث قال: "ولام الأمر نحو قولك: (ليفعل زيد)... مكسورة ويجوز تسكينها عند واو العطف... وقد جاء حذفها في ضرورة الشعر"[١].

وكذا ابن الشجري نحا هذا المنحى ، وقال: " وممّا أضمروه من عوامل الأفعال –وأجاز النحويّون ذلك في الشّعر–: لام الأمر"[٢].

وعلى الدرب سار ابن يعيش، فقال: "وربما حذفوا هذه اللام في الشعر، وجزموا بها"[٣]، وقال في موضع آخر: "واعلم أن هذه اللام لا يجوز حذفُها وبقاءُ عملها إلَّا في ضرورةِ شاعر"[٤].

وإليه ذهب ابن مالك في (شرح التسهيل)؛ حيث قال: "ولا يجوز في غير الشعر حذف لام الأمر"[٥].

وهذا المذهب هو الصحيح عند أبي حيان الذي قال: " والصحيح أنه لا يجوز حذف لام الأمر إلا في الشعر خلافًا للمبرد، إذ منع ذلك أيضًا في الشعر، وخلافًا للكسائي إذ أجاز حذفها بعد الأمر بالقول؛ كقوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ الذين آمَنُواْ يُقِيمُوا الصَّلاَةَ﴾[٦] ؛ أي: ليقيموا الصلاة، وخلافًا

---

[١] المفصل ٤٥١.

[٢] أمالي ابن الشجري ٢/١٥٠.

[٣] شرح المفصل ٤/٢٩١.

[٤] شرح المفصل ٥/١٤٥.

[٥] شرح التسهيل ٤/٦٠.

[٦] إبراهيم من الآية ٣١.

لمن أجاز ذلك بعد قول غير أمْرٍ؛ نحو: قلت لزيد يضرب عمرًا؛ أي: ليضرب"[١].

واختاره ابن هشام؛ فقال: "وقد تحذف اللام في الشعر ويبقى عملها، كقوله:

فلا تستطِلْ مِنِّي بَقَائي ومُدَّتِي :. ولكن يكنْ للخَيرِ مِنكَ نَصِيبُ"[٢].

وكذا إليه ناظر الجيش، قال: إن هذه اللام "واجبة الذكر، ولا يجوز حذفها... إلا في الشعر؛ فإنه محل الاختصار والتغيير، فيجوز فيه حذف اللام وجزم الفعل بها مضمرة لاضطرار ودونه"[٣].

وهو الصحيح عند السيوطي؛ فقد ذكر أن حذف هذه" اللام فيه أقوال:

أحدها: يجوز مطلقا حتى في الاختيار بعد قولٍ أمرٍ، وهو رأي الكسائي....

ثانيها: لا يجوز مطلقا ولا في الشعر، وهو رأي المبرد.

ثالثها – وهو الصحيح –: يجوز في الشعر فقط"[٤].

أما ما ورد من ذلك في غير الشعر فلا يحمل على حذف اللام وبقاء عملها، وإنما يوجه إلى نحو آخر، فالفعلُ المجزومُ في الآيات الكريمة السابقة عندهم مجزوم جوابا للأمر السابق، أو جوابا لأمر مقدر أو جوابا لشرط مقدر، وليس مجزوما بلام محذوفة.

****

---

[١] ارتشاف الضرب ١٨٥٦/٤.

[٢] مغني اللبيب ٤٠٦.

[٣] تمهيد القواعد ٤٣٠٧/٩.

[٤] همع الهوامع ٥٣٩/٢.

الرأي الثالث: أنه مطرد مقيس في أفعال الأمر كلها.

وهو مذهب الكوفيين؛ فقد رأوا "أن فعل الأمر للمُوَاجه المُعَرَّى عن حرف المضارعة -نحو (افعل)- معربٌ مجزومٌ...؛ لأن الأصل في الأمر للمُوَاجهِ - في نحو: (افْعَلْ)-: لِتَفْعَلْ، كقولهم في الأمر للغائب: (ليفعل)"[١]، "إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمواجه في كلامهم، وجرى على ألسنتهم أكثرَ من الغائب استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال، فحذفوها مع حرف المضارعة طلبا للتخفيف... وذلك لا يكون مزيلا لها عن أصلها، ولا مبطلا لعملها"، ففعل الأمر عندهم "مجزوم بلام محذوفة، وهو مضارع حذف منه حرف المضارعة؛ لأنه لو لم يكن كذلك لما كان لوجوب حذف آخر المعتل منه وجه"[٢]، وإنما "حروف العلَّة تسقطُ من هَذَا الْفِعْل؛ نَحْو: (اغْزُ، واسْعَ، وارْمِ) كَمَا تسقطُ بالجازم"[٣].

قال الفراء: "العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجه لكثرة الأمر خاصَّة فِي كلامهم، فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل، وأنت تعلم أن الجازم أو الناصب لا يقعان إلا عَلَى الفعل الَّذِي أوله الياء والتاء والنون والألف، فلما حُذفت التاء ذهبت باللام وأحدثت الألف في قولك: (اضرب، وافرح)؛

---

[١] الإنصاف ٤٢٧/٢.

[٢] تمهيد القواعد ٤٣٠٩/٩.

[٣] اللباب في علل البناء والإعراب ١٨/٢.

لأن الضَّاد ساكنة؛ فلم يستقم أن يُستأنف بحرف ساكن، فأدخلوا ألفًا خفيفة يقع بها الابتداء كما قال: (ادّاركوا)"[١].

هذا بالنسبة لفعل الأمر للمُوَاجه المُعَرَّى عن حرف المضارعة في اصطلاحهم، أما الفعل المضارع الذي أوله حرف المضارعة –كما قسّموا– فلم يصرحوا بمذهبهم في حذف لام الأمر معه وبقاء جزمها في الاختيار؛ لكن المفهوم من مذهبهم أن ذلك جائز كثير في الشعر فقط؛ فسائر الشواهد التي أوردها لهم الأنباري –في هذا الشأن– من الشعر، وقد قال – بعد سرد هذه الشواهد الشعرية – على لسان الكوفيين: "وهذا كثير في أشعارهم"[٢].

وهذا مخالف لمذهب البصريين الذين يرون أن فعل الأمر مبني لا معرب بدليلين:

"أحدهما: أنّ الأصل في الفعل البناء، وإنّما أعرب لمشابهته الاسم، والمشابهة تتحقّق بحرف المضارعة فقط، فإذا فقد فقدت فيخرج على الأصل.

والثّاني: أن (نزال) وبابه مبنيّ لقيامه مقام الأمر، فلو كان معربا لم يبن ما قام مقامه"[٣].

****

[١] معاني القرآن للفراء ٤٦٩/١.

[٢] الإنصاف ٤٣٤/٢.

[٣] اللباب في علل البناء والإعراب ١٧/٢.

الرأي الرابع:

أنه يجوز حذفها في الاختيار بشرط تقدم فعل الأمر (قل).

وإلى ذلك ذهب جماعة من النحاة[١]، منهم الكسائي، قال ابن هشام: " وَهَذَا الَّذِي مَنعه الْمبرد في الشّعْر أجازه الْكسَائي فِي الْكَلَام؛ لَكِن بشرط تقدم (قل)"[٢].

ونسب القرطبي هذا الرأي للزجاج، فقال: "وقال الزّجّاج: (يقيموا) مجزوم بمعنى اللّام؛ أي: ليقيموا، فأسقطت اللّام؛ لأنّ الأمر دلّ على الغائب ب(قل)"[٣].

وكلامه يدل على أنه يختار أن يكون المضارع مجزوما في جواب (قل)، وإن كان يجيز توجيهات أخرى في قوله تعالى: : ﴿قُل لِّعِبَادِيَ الذين آمَنُواْ يُقِيمُوا الصَّلاَةَ﴾[٤]، ونظائره، منها: أن يكون مجزوما بلام محذوفة، وأن يكون مبنيا؛ لأنه وقع موقع الأمر، وأن يكون مجزوما في جواب في جواب (أقيموا) محذوفة؛ ولذا قال أبو حيان: "وذهب الكسائيّ والزّجّاج وجماعة إلى أنّ معمول (قل) هو قوله: (يقيموا)"[٥].

---

[١] البحر المحيط ٤٣٧/٦، وروح المعاني ٢٠٨/٧.

[٢] مغني اللبيب ٢٩٨، وانظر الجنى الداني ١١٣، وتوضيح المقاصد ١٢٦٩/٣، وهمع الهوامع ٥٣٩/٢.

[٣] تفسير القرطبي ٣٦٦/٩، وانظر فتح القدير١٣١/٣.

[٤] إبراهيم من الآية ٣١.

[٥] البحر المحيط ٤٣٧/٦.

وهاك كلام الزجاج:

"و(يقيموا): جزم على جواب الأمر، وفيه غير وجه؛ أجودها: أن يكون مبنياً[١]؛ لأنه في موضع الأمر.

وجائزٌ أن يكون مجزوماً بمعنى اللام إلا أنها أَسْقِطَتْ؛ لأن الأمر قد دل على الغائب بِـ(قُلْ)، تقول: (قل لزيد لِيَضْربْ عمراً)، وَإِنْ شئت قلت: (قل لزيْدٍ يَضْرِبْ عَمرا)، ولا يجوز: (قل يضربْ زَيْد عمرا) ههنا بالجزم حتى تقول: (ليضرب)؛ لأن لام الغائب ليس ههنا منها عوض إذا حذفتها.

وفيها وجه ثالث على جواب الأمر على معنى: قل لعبادي الذين آمنوا أقيموا الصلاة يقيموا الصلاة؛ لأنهم إذا آمَنُوَا وَصَدَّقوا، فإن تصديقهم بقبولهم أمر الله عزَّ وجلَّ"[٢].

وممن أيد هذا الرأي الزمخشري في (الكشاف)، حيث قال: "وإنما جاز حذف اللام؛ لأنّ الأمر الذي هو (قُل) عوض منه، ولو قيل: (يقيموا الصلاة وينفقوا) ابتداء – بحذف اللام – لم يجز"[٣].

وذكر الرضي أن هذا مذهب الفراء، قال: "أجاز الفراء حذفها في النثر في نحو: (قل له يفعلْ)"[٤]؛ لكن ظاهر كلامه أن الفعل مجزوم في جواب الطلب

---

[١] قال أبو حيان: "وَقِيلَ: (يَقُولُوا) مَبْنِيٌّ، وَهُوَ مُضَارِعٌ حَلَّ مَحَلَّ الْمَبْنِيِّ الَّذِي هُوَ فِعْلُ الْأَمْرِ فَبُنِيَ". البحر المحيط ٦٦/٧.

[٢] معاني القرآن للزجاج ١٦٢/٣، ١٦٣.

[٣] الكشاف ٥٥٦/٢.

[٤] شرح الكافية ٨٥/٤.

لا بلام محذوفة، قال: "جُزِمَتْ (يُقِيمُوا) بتأويل الجزاء...كما جُزِمَ قوله: (دَعْهُ يَنَمْ)"[١].

وهو توجيه جائز في رأي الفخر الرازي الذي قال في قوله تعالى: (يقيموا الصلاة وينفقوا)[٢]: "يجوز أن يكون هو أمراً مقولاً محذوفاً منه لام الأمر؛ أي ليقيموا، كقولك: (قل لزيد ليضربْ عمراً)، وإنما جاز حذف اللام؛ لأن قوله: (قُلْ) عوض منه، ولو قيل ابتداء: (يقيموا الصلاة) لم يجز"[٣].

****

[١] معاني القرآن للفراء ٢/٧٧.

[٢] ذكر السمين الحلبي في توجيه هذه الآية سبعة أوجه:

أحدُها: أنَّ «يُقيموا» مجزومٌ بلامِ أمرٍ محذوفةٍ تقديرُه: ليقيموا، فحُذِفَتْ وبقي عملُها، كما يُحْذَفُ الجارُّ ويبقى عملُه، وجاز حَذْفُ اللامِ؛ لأنَّ الأمرَ الذي هو (قُلْ) عِوَضٌ منها، ولو قيل: (يقيموا الصلاة ويُنفقوا) ابتداءً بحذف اللام لم يَجُزْ.

الثاني: أنَّ «يُقيموا» مجزوم على جوابِ «قُلْ».

الثالث: أنه مجزومٌ على جوابِ المقولِ المحذوفِ تقديره: قل لعبادي: أقيموا وأَنْفِقُوا، يُقيموا وينفقوا.

الرابع: أنَّ التقديرَ: إن تَقُلْ لهم: أقيموا، يُقيموا، قال: وهذا هو القولُ الثاني.

الخامس: أن «يُقيموا» جوابَ الأمرِ الذي يعطينا معناه قولُه «قُلْ»، وذلك أن تجعلَ قولَه «قُلْ» في هذه الآيةِ بمعنى: بَلِّغْ وأَدِّ الشريعةَ يُقيموا.

السادس: أن الأمر معه شرطٌ مقدَّرٌ تقول: «أَطِعِ اللهَ يُدْخِلْكَ الجنَّةَ». والفرقُ بين هذا وبين ما قبله: أنَّ ما قبله ضُمِّن فيه الأمرُ نفسُه معنى الشرط، وفي هذا قُدر فعلُ الشرطِ بعد فعلِ الأمرِ مِنْ غيرِ تضمينٍ.

السابع: أنَّه مضارعٌ صُرِف عن الأمرِ إلى الخبرِ، ومعناه: أقيموا. الدر المصون ١/١٠٧.

[٣] مفاتيح الغيب ١٩/٩٥.

الرأي الخامس:

جواز حذفها في الاختيار بعد قول ولو كان غير أمر

وذلك نحو: (قلت لزيد يضربْ عمرا)؛ أي: ليضرب، ولا يجوز غيره إلا ضرورة. وقد اختاره ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) وغيره، "وجعله أقل من حذفها بعد قول أمر"[١]، وبذا يكون الحذف عنده على ثلاثة أقسام:

"كثير مطرد، وقليل جائز في الاختيار، وقليل مخصوص بالاضطرار.

فالكثير المطرد: الحذف بعد أمرٍ بقول؛ كقوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ الذين آمَنُواْ يُقِيمُوا الصَّلاَةَ﴾[٢]؛ أي: ليقيموا، فحذف اللام؛ لأنه بعد (قُلْ)، وليس بصحيح قول من قال: إن أصله: (قل لهم، فإن تقل لهم يقيموا)؛ لأن تقدير ذلك يلزم منه ألا يتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة، والواقع بخلاف ذلك، فوجب إبطال ما أفضى إليه وإن كان قول الأكثر.

والقليل الجائز في الاختيار: بعد قول غير أمرٍ، كقول الراجز:

قُلْتُ لِبوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا :. تِيْذَنْ؛ فَإِنِّي حَمْؤُهَا وَجَارُهَا

أراد: لتيذن، فحذف اللام وأبقى عملها، وليس مضطرا لتمكنه من أن يقول:(إيذن).

وليس لقائل أن يقول: هذا من تسكين المتحرك على أن يكون الفعل مستحقا للرفع فسكن اضطرارًا؛ لأن الراجز لو قصد الرفع لتوصل إليه

---

[١] همع الهوامع ٢/٥٤٠.

[٢] إبراهيم من الآية ٣١.

مستغنيا عن الفاء، فكان يقول: (تيذنُ إني حمؤها وجارها)، فإذا لم يستغن عن الفاء فاللام والجزم مرادان.

والقليل المخصوص بالاضطرار: الحذف دون تقدم قول بصيغة أمر، ولا بغيرها كقول الشاعر:

فلا تستطِلْ مِنِّي بَقَائي ومُدَّتِي :. ولكن يكنْ للخَيرِ مِنكَ نَصِيبُ

أراد: ولكن ليكن، فحذف اللام مضطرا وأبقى عملها"[1].

وإلى هذا ذهب ناظر الجيش أيضا؛ حيث قال:

"وحذف لام الأمر وبقاء عملها جائز، وهو على ثلاثة أضرب: كثير مطرد، وقليل جائز في الاختيار، وقليل مخصوص بالاضطرار:

فالكثير المطرد: الحذف بعد أمر بقول؛ كقوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ الذين آمَنُواْ يُقِيمُوا الصَّلاَةَ﴾[2]؛ أي: (ليقيموا) فحذفت اللام لوقوع ذلك بعد: (قل)...

والقليل الجائز في الاختيار: الحذف بعد قول غير أمر كقول الراجز:

قُلْتُ لِبوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا: :. تِيْذَنْ؛ فَإِنِّي حَمْؤُهَا وَجَارُهَا

أراد: (لتيذن)، فحذف اللام وأبقى عملها، وليس مضطرا لتمكنه من أن يقول: إيذن، وليس لقائل أن يقول: إن هذا من تسكين المتحرك على أن يكون الفعل مستحقّا للرفع فسكن اضطرارا؛ لأن الراجز لو قصد الرفع

---

[1] شرح الكافية الشافية ١٥٧١/٣، وانظر توضيح المقاصد ١٢٦٩/٣.

[2] إبراهيم من الآية ٣١.

لتوصل إليه مستغنيا عن «الفاء» فكان يقول: (تيذنُ إني حمؤها وجارها)، فإذ لم يستغن عن الفاء فاللام والجزم مرادان.

والقليل المخصوص بالاضطرار: الحذف دون تقدم قول بصيغة أمر ولا بغيرها كقول الشاعر:

فلا تستطِلْ مِنِّي بَقَائي ومُدَّتِي :. ولكن يكنْ للخَيرِ مِنكَ نَصِيبُ

أراد: (ولكن ليكن)، فحذف اللام مضطرّا وأبقى عملها"[١].

وهذا ما اختاره الأشموني الذي ذكر كلاما قريبا من كلام شيخه ابن مالك، فقال: "تحذف لام الأمر ويبقى عملها، وذلك على ثلاثة أضرب:

كثير مطرد وهو حذفها بعد أمر بقول...

وقليل جائز في الاختيار وهو حذفها بعد قول غير أمر...

وقليل مخصوص بالاضطرار وهو الحذف دون تقدم قول بصيغة أمر ولا بخلافه"[٢].

****

والمختار –والله أعلم-: المذهب الثاني

أن ذلك لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية؛ فهو مختار أئمة أثبات من المتقدمين والمتأخرين، وعلى رأسهم إمام النحاة سيبويه[٣]، ومنهم ابن

---

[١] تمهيد القواعد ٩/٤٣٠٣.

[٢] شرح الأشموني ٣ /٥٧٥.

[٣] الكتاب ٣/٨.

السراج [١]، والزجاجي[٢]، والسيرافي[٣]، وأبو علي [٤]، والزمخشري[٥]، وابن الشجري[٦]، وابن هشام[٧]، وابن يعيش[٨]، وابن مالك في (شرح التسهيل)[٩]، التسهيل)[٩]، وأبو حيان[١٠]، والحريري[١١]، وناظر الجيش[١٢]، والسيوطي[١٣]، ونسب للفراء[١٤].

كما أنه مذهب البصريين، قال الحريري: إن مثل قول الشاعر: (مُحَمَّد تفد نَفسك) "عِنْد الْبَصرِيين من ضرورات الشّعْر الملجئة إِلَى تَصْحِيح النّظم، وَإِقَامَة الْوَزْن"[١٥].

---

[١] الأصول ٢/١٥٧.

[٢] اللامات ٩٦.

[٣] شرح السيرافي للكتاب ١/٤١.

[٤] سر صناعة الإعراب ٢/٦٨.

[٥] المفصل ٤٥١.

[٦] أمالي ابن الشجري ٢/١٥٠.

[٧] مغني اللبيب ٤٠٦.

[٨] شرح المفصل ٥/١٤٥.

[٩] شرح التسهيل ٤/٦٠.

[١٠] ارتشاف الضرب ٤/١٨٥٦.

[١١] درة الغواص ١٣٦.

[١٢] تمهيد القواعد ٩/٤٣٠٧.

[١٣] همع الهوامع ٢/٥٣٩.

[١٤] الخصائص ٣/٣٠٦، وانظر الإنصاف ٢/٤٤٤.

[١٥] درة الغواص في أوهام الخواص ١٣٦.

ونسبه المرادي إلى الجمهور، فقال: "مذهب الجمهور أن لام الأمر لا تحذف إلا في الشعر"[١].

بل حكى أبو البركات أن عليه إجماع النحاة؛ قال: "والذي يدل على أن ذلك مما يختص بالشعر أن أبا عثمان المازني قال: جلست في حلقة الفراء، فسمعته يقول لأصحابه: لا يجوز حذف لام الأمر إلا في شعر، وأنشد:

مَنْ كانَ لاَ يَزْعُمُ أَنِّي شَاعِرٌ :. فَيَدْنُ مِنِّي تَنْهَهُ المَزَاجِرُ

فقلت له: لِمَ جاز في الشعر ولم يجز في الكلام؟ فقال: لأن الشعر يضطر فيه الشاعر فيحذف؛ فدل على أن هذا الحذف إنما يكون في الشعر لا في اختيار الكلام، بالإجماع"[٢].

أضف إلى ذلك أن تخريج الشواهد عليه أيسر، وأعم، وأبعد عن التكلف، وأسلم من المآخذ؛ فمن المعلوم أنهم مجمعون على أنه يجوز في الشعر مالا يجوز في الكلام؛ قال سيبويه: " اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام"[٣]، وقد ذكر ابن هشام الْجِهَات الَّتِي يدْخل الِاعْتِرَاض على المعرب من جِهَتهَا، وذكر منها: أَلا يُرَاعِي الشُّرُوط الْمُخْتَلفَة بِحَسب الْأَبْوَاب، "فَإِن الْعَرَب يشترطون فِي بَاب شَيْئًا، ويشترطون فِي آخر نقيض ذَلِك الشَّيْء على مَا اقتضته حِكْمَة لغتهم وصحيح أقيستهم، فَإِذا لم يتَأَمَّل المعرب اخْتلطت عَلَيْهِ الْأَبْوَاب والشرائط، فلنورد أنواعا...النَّوْع الرَّابِع عشر: تجويزهم فِي الشّعْر مَا لَا يجوز فِي النثر، وَذَلِكَ كثير، وَقد أُفرد

---

[١] الجنى الداني ١١٣.

[٢] الإنصاف ٤٤٤/٢.

[٣] الكتاب ٢٦/١، وانظر ارتشاف الضرب ٢٣٧٧/٥.

بالتصنيف"[١]. وهذا محل اتفاق بينهم، مما يدعم رأي الجمهور أن حذف اللام الجازمة وبقاء عملها مقصور على الضرورة.

****

أما كلام المبرد فيجاب من وجوه:

الأول: أنه يعارضه تلك الشواهد المتعددة التي جاء المضارع فيها مجزوما مع حذف جازمه، ولئن خرَّج بعضها أو وجَّهَه؛ فإن أكثرها لا يزال شاهدا على حذف هذه اللام وبقاء جزمها، وتوجيهُها كلها بعيدا عن حذف اللام ضرب من التعسف.

الثاني: أنه قد خرّج بعض هذه الشواهد على الضرورة، فما زاد عن كونه دفع الحمل على الضرورة بمثلها؛ فقد وجه بيت متمم:

عَلى مِثْلِ أصحابِ البْعُوضُة فاخْمِشِي :. -لكِ الوَيلُ- حرَّ الوَجهِ أوْ يَبكِ من بَكَى

على أنه من الحمل على المعنى، وجعله من الضرورة أيضا؛ قال: (فاخمشي) "في موضع (فلتخمشي)، فعطف الثاني على المعنى"[٢]؛ "وذلك أن المعطوف يعطف على اللفظ وعلى المعنى، فعطف الشاعر على المعنى؛ لأن الأصل في الأمر أن يكون باللام فحذفت تخفيفا، والأصل: (فلتخمشي)، فلما اضطر الشاعر عطَفَ على المعنى"[٣].

---

[١] مغني اللبيب ٧٧٢.

[٢] المقتضب ١٨٣/٢.

[٣] خزانة الأدب ١٣/٩.

الثالث: أنه رد بعض الشواهد بحجة أنها ليست معروفة لديه، وهذا لا يسلم له؛ لأنها معروفة لدى غيره من الأثبات، وقد أجمعوا على أن "من حفظ حجة على من لم يحفظ"[١]، فالمبرد رد قول الشاعر:

مُحَمْدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نَفْسٍ :. إِذا مَا خِفْتَ مِنْ شيءٍ تَبالا

بحجة أنه ليس معروفا، وقد أورده سيبويه، وهو حجة في الإثبات عند النحاة، فلا اعتداد بقوله: إنه ليس معروفا؛ ولذا قال العيني معلقا على البيت: قال أبو العباس: قائله مجهول، "ولكن هو من أبيات الكتاب، أنشده سيبويه، ولو لم يكن محتجًّا به لما أنشده، وكونه مجهولًا عند أبي العباس لا يمنع أن يكون معلومًا عند غيره"[٢].

أما ذهابه إلى أن الحذف في البيت يمكن توجيهه على التخفيف -كما ورد في شواهد أخر- فتخريج وجيه، لكن يصعب توجيه كل الشواهد الواردة عليه كما سبق.

****

وأما ما ذهب إليه الكوفيون - من أن فعل الأمر مقتطع من المضارع مجزوم بلام محذوفة - فقد نقضه صاحب (الإنصاف)[٣]، وغيره[٤] وبسطوا

---

[١] ارتشاف الضرب ٧١٤/٢ ، توضيح المقاصد ١١٩٧/٣، وشرح شذور الذهب٨٤٠/٢، وشرح ابن عقيل ٤٩/١، وشرح التصريح على التوضيح٣٩١/١، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب١٠٣، وهمع الهوامع ٣٧٦/٢.

[٢] المقاصد النحوية ١٩٠٦/٤.

[٣] الإنصاف٤٢٧/٢، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب ١٧/٢.

[٤] مسائل خلافية في النحو١١٩.

القول في هذا الشأن، مفندين رأي الكوفيين بأدلة كثيرة، وبتفصيل يغني عن إعادته هنا.

****

وأما ما رآه الكسائي والزجاج وتحمس له ابن مالك – في شرح الكافية الشافية– من جواز حذف اللام وبقاء جزمها في الاختيار بعد لفظ (قل) بكثرة – وذلك كقوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ الذين آمَنُواْ يُقِيمُوا﴾[١]، قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ﴾[٢]، قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[٣]– فله وجه أيسر في التأويل لا يخرجه عن الأصل يمكن حمله عليه، وهو أن هذه الأفعال مجزومة في جواب الأمر (قل) على ما ذهب إليه الأخفش؛ حيث قال: "وقوله: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ﴾[٤]، و﴿وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[٥]؛ فأجراه على اللفظ حتى صار جوابا للأمر"[٦].

وعلى هذا وجه الفراءُ الآيات؛ حيث قال: " جُزِمَتْ (يُقِيمُوا) بتأويل الجزاء...كما جُزِمَ قوله: (دَعْهُ يَنَمْ)"[٧]، قال القرطبي: التقدير: "قل لهم

---

[١] إبراهيم من الآية ٣١.

[٢] الجاثية من الآية ١٤.

[٣] الإسراء من الآية ٥٣.

[٤] الجاثية من الآية ١٤.

[٥] الإسراء من الآية ٥٣.

[٦] معانى القرآن للأخفش ٨٢/١.

[٧] معانى القرآن للفراء ٧٧/٢.

أقيموا، والأمر معه شرط مقدّر، تقول: أطع الله يدخلْك الجنّة؛ أي إن أطعته يدخلك الجنّة، هذا قول الفرّاء"[١].

ونسب هذا القول للمبرد[٢]؛ لكن الذي في (المقتضب) خلاف ذلك؛ فقد قال: "وأما قوله: ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[٣]، وما أشبهه، فليس (يقولوا) جواباً لـ(قل)؛ ولكن المعنى – والله أعلم –: قل لعبادي: قولوا يقولوا، و كذلك ﴿قُل لِّعِبَادِيَ الذين آمَنُواْ يُقِيمُوا الصَّلاَةَ﴾[٤]وإنما هو: قل لهم: لهم: يفعلوا يفعلوا"[٥]، ونسب أبو حيان[٦] هذا الرأي للمازني.

وقد رَدَّ بعض النحاة عليهم هذا بأنه يلزمُ مِنْ قوله لهم: (أقيموا) و(اغفروا) و(قولوا) أَنْ يَفْعلوا كلهم ذلك؛ لكن الواقع يثبت – والكلام لهم– وجود مَنْ تخلَّف عن هذا الأمر؛ قال ابن مالك: "وليس بصحيح قول من قال: إن أصله (قل لهم، فإن تقل لهم يقيموا)؛ لأن تقدير ذلك يلزم منه ألا يتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة، والواقع بخلاف ذلك؛ فوجب إبطال ما أفضى إليه، وإن كان قول الأكثر"[٧].

وقد أجيب عن هذا بأمور منها:

---

[١] تفسير القرطبي ٣٦٦/٩.

[٢] الدر المصون١٠٥/٧.

[٣] الإسراء من الآية ٥٣.

[٤] إبراهيم من الآية ٣١.

[٥] المقتضب ٨٤/٢.

[٦] البحر المحيط ٤٣٧/٦.

[٧] شرح الكافية الشافية ٢٩٩/١، وانظر شرح ابن الناظم٤٩٢، ومغني اللبيب٢٩٩.

- "أنَّ المرادَ بالعباد المؤمنون، ولذلك أضافهم إليه تشريفاً، والمؤمنون متى أَمَرَهم امْتَثَلُوا"[١]، "ويشد عضدَ ذلك حذفُ المقول؛ لما فيه من إيهام أنهم يفعلون من غير أمر"[٢].

- وبأن القول ليس شرطاً تاماً للامتثال؛ بل لا بد معه من التوفيق.

- وبأن "هذا مبني على أن بين الشرط والجزاء ملازمة عقلية، وهو ممنوع، قال بعض المتأخرين: يكفي الشرط – في كونه شرطًا – توقفُ الجزاء عليه وإن كان متوقفًا على أشياء أخر؛ نحو: إن توضأت صحت صلاتك"[٣].

- وبأن الحكم مسند إليهم على سبيل الإجمال لا إلى كل فرد، فيحتمل أن يكون الأصل: (يقم) و(يغفر) و(يقل) أكثرهم، ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه فارتفع واتصل بالفعل[٤].

وأما ما ذكره ابن مالك من جواز حذف اللام وبقاء جزمها في الاختيار بعد لفظ القول غير الأمر فيرد من وجوه:

أحدهما: أنه لم يؤثر عن أحد من أئمة النحو قبل ابن مالك[٥].

الثاني: أنه أجاز ذلك في الكلام، ومع ذلك لم يجد إلا شاهدا شعريا.

---

[١] الدر المصون٧/١٠٥.

[٢] روح المعاني٧/٢٠٨.

[٣] حاشية الصبان ٣/٤٥٤.

[٤] حاشية الصبان ٣/٤٥٤.

[٥] لم أقف على هذا الرأي لأحد قبل ابن مالك.

الثالث: أنه لم يذكر إلا شاهدا واحدا، ويمكن حمله على الشذوذ إذا تعذر حمله على الضرورة، بدلا من التقعيد استنادا لشاهد واحد كما هو مذهب البصريين واختيار المتأخرين.

الرابع: أن ابن مالك نفسه صرح أن ذلك قليل، وفيه تلميح إلى ضعفه.

الخامس: ومما يضعف رأي ابن مالك جملة – سواء قوله بجواز الحذف بعد (قل)، أو جوازه بعد القول ولو كان خبرا – أن له رأيا يخالفه في (شرح التسهيل)؛ فقد قصر الجواز هنالك على ضرورة الشعر؛ حيث قال:" ولا يجوز في غير الشعر حذف لام الأمر، خلافا للكسائي، قال ثعلب: قال الكسائي في قوله تعالى: (قل للذين آمنوا يغفروا) هو: ليغفروا، فأسقط اللام، وترك (يغفروا) مجزوما.

قلت: والوجه أن يكون مجزوما بجواب الأمر على معنى: إن تقل لهم: اغفروا يغفروا"[١].

ولم يكتف بذلك؛ بل قال في موضع آخر: "وتلزم في النثر في فعل غير الفاعل المخاطب مطلقا، خلافا لمن أجاز حذفها في نحو: (قل له ليفعل)"[٢].

ومن الطريف أن ابن الناظم بدر الدين قد خالف أباه ابن مالك، وذهب إلى أن الجواز مقصور على ضرورة الشعر، ومضى يفند رأي أبيه، ويرد حججه واحدة تلو الأخرى، فقال: " ويجوز في الشعر أن تحذف ويبقى جزمها، كقول الشاعر:

---

[١] شرح التسهيل ٤/٦٠.

[٢] شرح التسهيل ٤/٥٧.

مُحَمْدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نَفْسٍ :. إذا مَا خِفْتَ مِنْ شيءٍ تَبالا

... التقدير: لتفد نفسك،... فأما نحو قوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ الذين آمَنُواْ يُقِيمُوا الصَّلاَةَ﴾[١] فالجزم فيه بجواب الأمر، لا باللام المقدرة. والمعنى: قل لعبادي أقيموا الصلاة يقيموا.

فإن قيل: حمله على ذلك يستلزم ألا يتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة، والواقع بخلاف ذلك.

فجوابه من وجهين:

أحدهما: لا نسلم أن الحمل على ذلك يستلزم ألا يتخلف أحد من المقول عن الطاعة؛ لأن الفعل مسند إليهم على سبيل الإجمال، لا إلى كل واحد منهم، فيجوز أن يكون التقدير: قل لعبادي أقيموا الصلاة يُقمْها أكثرهم، ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، فاتصل الضمير...

الثاني: سلمنا أن الحمل على ذلك يستلزم ألا يتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة، لكن لا نسلم أن الواقع بخلاف ذلك؛ لجواز ألا يكون المراد بالعباد المقول لهم: كل من أظهر الإيمان، ودخل في زمرة أهله، بل خُلَّص المؤمنين ونجبائهم، وأولئك لا يتخلف أحد منهم عن الطاعة أصلًا"[٢].

---

[١] إبراهيم من الآية ٣١.

[٢] شرح ابن الناظم ٤٩٣.

المبحث الثالث:

جزم الفعل المضارع في جواب الطلب.

المبحث الثالث: جزم الفعل المضارع في جواب الطلب.

أصل هذه المسألة أن الفعل المضارع ينصب بعد فاء السببية في جواب النفي أو الطلب، والطلب يتضمن خمسة أشياء؛ هي: الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض، على خلاف بينهم في ناصبه ما هو:

- فالكوفيون يرون أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض ينتصب بالخلاف. وحجتهم أن الجواب مخالف لما قبله؛ "لأن ما قبله أمرٌ أو نهي أو استفهام أو نفي أو تمنٍ أو عرض؛ ألا ترى أنك إذا قلت: (إيتنا فنكرمَك) لم يكن الجواب أمرًا، فإذا قلت: (لا تنقطع عنا فَنَجْفُوَكَ) لم يكن الجواب نهيًا، وإذا قلت: (ما تأتينا فتحدثَنا) لم يكن الجواب نفيا، وإذا قلت: (أين بيتك فأزورَك) لم يكن الجواب استفهاما، وإذا قلت: (ليت لي بعيرا فأحجَّ عليه) لم يكن الجواب تمنيا، وإذا قلت: (ألا تنزل فتصيبَ خيرا) لم يكن الجواب عرْضا، فلمّا لم يكن الجواب شيئا من هذه الأشياء كان مخالفا لما قبله، وإذا كان مخالفا لما قبله وجب أن يكون منصوبًا على الخلاف على ما بينا"[1].

- وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بإضمار (أن)؛ "وذلك لأن الأصل في الفاء أن يكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف ألا تعمل؛ لأنها تدخل تارة على الأسماء وتارة على الأفعال... فوجب ألا تعمل، فلما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول وحوّل المعنى حوّل إلى الاسم،

---

[1] الإنصاف٢/٤٥٤.

فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم، فوجب تقدير (أن)؛ لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم، وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل"[١].

- وذهب أبو عمر الجرمي وبعض الكوفيين إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها؛ لأنها خرجت عن باب العطف. وقد رده الأنباري بحجة أن الفاء "لو كانت هي الناصبة بنفسها، وأنها قد خرجت عن بابها- لكان ينبغي أن يجوز دخول حرف العطف عليها؛ نحو: (إيتني وفأكرمك وفأعطيك)، وفي امتناع دخول حرف العطف عليها دليل على أن الناصب غيرها؛ ألا ترى أن واو القسم لما خرجت عن بابها جاز دخول حرف العطف عليها، نحو: (فوالله لأفعلن، ووالله لأذهبن)؛ لأن الحرف إنما يمتنع دخوله على حرف مثله إذا كانا بمعنى واحد، فلما امتنع دخول حرف العطف ههنا على الفاء دلَّ على أنها باقية على حكم الأصل، فلا يجوز أن يدخل عليها حرف العطف"[٢].

******

سقوط الفاء وجزم الجواب

وإذا سقطت هذه الفاء جزم المضارع في جوابها – عدا النفي- بشروط:

أحدها: أن تسبق بطلب[٣]، كقوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾[٤]، وقوله: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالا﴾[٥]، " وأما النفي

---

[١] الإنصاف٢/٤٥٥.

[٢] الإنصاف٢/٤٥٥.

[٣] شرح ابن عقيل ٤/١٨.

[٤] الأنعام من الآية ١٥١.

[٥] الحج٢٧ من الآية.

فليس له جواب مجزوم، فإنه يقتضي تحقيق عدم الوقوع كما يقتضي الإيجاب تحقق الوقوع"[١]، "فكما لا يجزم الجواب بعد الموجب، كذلك لا يجزم بعد النفي"[٢]، "فلا يقال: (ما تأتينا تحدثْنا) بجزم (تحدثنا)"[٣]؛ "لأنَّ النفيَ عدمٌ، والعدم لَا يُجازَى بِهِ، أَو لَا يصحّ التَّعْلِيق بِهِ، وَلَا يكون سَببا لغيره"[٤].

الثاني: قصد الجزاء؛ كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾[٥]، "والمراد بقصد الجزاء أنك تقدره مسببًا عن ذلك الطلب المتقدم، كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط"[٦]، فإذا لم يقصد الجزاء رفع المضارع، قال الأشموني: "إذا لم يقصد الجزاء فإنه لا يجزم بل يرفع"[٧].

ورفْعه يكون "على أحد ثلاثة أشياء:

- إمّا الصفة إن كان قبله ما يصح وصْفُهُ به"[٨]؛ مثل "قولك: (أعْطِني (أعْطِني درهما أُنْفِقُه)، إذا لم تقصد الجزاء رفعت على الصفة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا. يَرِثُنِي... ﴾[٩] ، فقُرئ بالجزم والرفع[١]؛

---

[١] توضيح المقاصد ١٢٥٦/٣.
[٢] شرح ابن الناظم٤٨٦.
[٣] التصريح ٣٨٣/٢.
[٤] اللباب في علل البناء والإعراب ٦٤/٢.
[٥] غافر من الآية ٦٠.
[٦] التصريح٣٨٣/٢.
[٧] حاشية الصبان٤٥٣/٣.
[٨] شرح المفصل ٢٧٩/٤.
[٩] مريم من الآيتين ٥،٦.

فالجزمُ على الجواب، والرفع على الصفة؛ أي: هب لي من لدنك وليا وارثًا. والرفع هنا أحسن من الجزم، وذلك من جهة المعنى والإعراب؛ أمّا المعنى فلأنه إذا رفع فقد سأل وليا وارثًا؛ لأن من الأولياء من لا يرث. وإذا جزم كان المعنى: إن وهبته لي ورثني، فكيف يُخْبِر اللهَ – سبحانه – بما هو أعلمُ به منه"[٢].

- "وإمّا حالاً إن كان قبله معرفة... مثل قولك: "(خَلِّ زيدًا يمزَحُ)؛ أي: مازحًا؛ لأنه لا يصلح أن يكون وصفًا لما قبله؛ لكونه معرفة والفعلُ نكرة، ومثله قوله تعالى: ﴿ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾، فهو حالٌ من المفعول في (ذرهم)"[٣].

- "وإمّا على القطع والاستئناف... كقولك: (لا تذهب به تُغلبُ عليه)؛ وذلك أن الجزم ههنا على الجواب لا يصح؛ لفساد المعنى؛ إذ يصير التقدير: إن لا تذهب به تُغلَب عليه، فيصير عدمُ الذهاب به سببَ الغَلَب عليه، وليس المعني عليه، فكان مستأنفًا، كأنك أخبرت أنه ممن يُغْلَب عليه على كل حال. وكذلك (قُمْ يَدعُوك)؛ أي: إنه يدعوك، فأمرتَه بالقيام، وأخبرته أنه يدعوه... ولم ترد الجواب على أنه إن قام دعاه"[٤].

---

[١] معاني القرآن للفراء ١٥٨/١، المبسوط في القراءات العشر ٢٨٧، الحجة للقراء السبعة ٣٥٣/٥، حجة القراءات٤٣٨، الكنز في القراءات العشر ٧٣/١.

[٢] شرح المفصل ٢٧٩/٤.

[٣] شرح المفصل ٢٧٩/٤، ٢٨٠.

[٤] شرح المفصل ٢٧٩/٤، ٢٨٠.

الثالث: ويشترط إذا كان الطلب نهيا "أن يصح إقامة شرط منفي مقامه، وعلامة ذلك أن يصح المعنى بتقدير (إنْ) قبل (لا) النافية نحو: (لا تدنُ من الأسد تسلمْ)، فهذا يصح جزمه؛ لأن المعنى: إن لا تدن من الأسد تسلم، بخلاف (لا تدن من الأسد يأكلُك)، فإن هذا لا يصح جزمه لعدم صحة المعنى بتقدير: إن لا تدن. هذا مذهب الجمهور"[١].

"فإنْ قيلَ: لِمَ لَمْ يُقدّر (إنْ تدْنُ)؟ قيلَ: يجبُ أنْ يكونَ المقدَّرُ من جنس الملفوظ بِهِ، فَكَمَا لَا تقدّر فِي الْأَمرِ النَّهْيَ، كَذَلِك لَا تقدّرُ فِي النَّهْي الإيجابَ؛ أَلا تراك لَا تَقول: (ابعُدْ من الأسد يأكلْك)، تُرِيدُ: إلاَّ تبعدْ يأكلْك"[٢]، قال ابن هشام: "وَقَالَ الْجُمْهُور: لَا يجوز (لَا تدن من الْأسد يَأْكُلْك) بِالْجَزْمِ؛ لِأَن الشَّرْط الْمُقدر إِن قدر مثبتا -أَي: (فَإِن تدن)- لم يُنَاسب فعل النَّهْي الَّذِي جعل دَلِيلا عَلَيْهِ، وَإِن قدر منفيا -أَي (فإن لا تدن)- فسد الْمَعْنى، بِخِلَاف (لَا تدن من الْأسد تسلمْ)؛ فَإِن الشَّرْط الْمُقدر منفي، وَذَلِكَ صَحِيح فِي الْمَعْنى والصناعة"[٣].

****

جازم جواب الطلب

ولما سقطت هذه الفاء وجزم المضارع في جوابها اختلفوا في جازمه على أقوال، هي:

---

[١] توضيح المقاصد ١٢٥٧/٣.

[٢] اللباب في علل البناء والإعراب ٦٤/٢.

[٣] مغني اللبيب ٨٨٧.

المذهب الأول: أن لفظ الطلب ضمّن معنى حرف الشرط فجزم

كما أن أسماء الشرط تضمنت معنى حرف الشرط "إنْ " فجَزمت[١].

والتَّضْمِين: "هُوَ أَن يحمَّل اللَّفْظ معنىً غير الَّذِي يسْتَحقّهُ بِغَيْر آلَة ظَاهِرَة"، أو "هُوَ أَن يسْتَعْمل اللَّفْظ فِي مَعْنَاهُ الْأَصْلِيّ، وَهُوَ الْمَقْصُود أَصَالَة؛ لَكِن قصد تبعيته معنى آخر يُنَاسِبه، من غير أَن يسْتَعْمل فِيهِ ذَلِك اللَّفْظ أَو يقدر لَهُ لفظ آخر، فَلَا يكون التَّضْمِين من بَاب الْكِنَايَة، وَلَا من بَاب الْإِضْمَار؛ بل من قبيل الْحَقِيقَة الَّتِي قصد بِمَعْنَاهُ الْحَقِيقِيّ معنى آخر يُنَاسِبه ويتبعه فِي الْإِرَادَة. وَقَالَ بَعضهم: التَّضْمِين: إِيقَاع لفظ موقع غَيره لتَضَمّنه مَعْنَاهُ، وَهُوَ نوع من الْمجَاز... "[٢]، وفائدته: "أَن تُؤَدِّي كلمة مؤدى كَلِمَتَيْنِ، فالكلمتان معقودتان مَعًا قصْدا وتبعا "[٣].

والقول بأن لفظ الطلب ضمّن معنى حرف الشرط فجزم هو قول الخليل وسيبويه؛ يقول سيبويه:

" باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل:

إذا كان جواباً لأمرٍ أو نهي أو استفهام أو تمنٍّ أو عرض: فأما ما انجزم بالأمر فقولك: (ائتني آتك). وأما ما انجزم بالنهي فقولك: (لا تفعل يكن خيراً لك). وأمّا ما انجزم بالاستفهام فقولك: (ألا تأتيني أحدثْك؟)، و(أين

---

[١] مغني اللبيب ٢٢٩.

[٢] الكليات ٢٢٦.

[٣] الكليات ٢٢٧.

تكون أزرْك؟). وأمّا ما انجزم بالتّمني فقولك: (ألا ماء أشربْه)، و(ليته عندنا يحدثْنا). وأمَّا ما انجزم بالعرض فقولك: (ألا تنزل تصبْ خيراً).

وإنَّما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب (إن تأتني) بـ(إن تأتني)؛ لأنَّهم جعلوه معلَّقاً بالأوّل غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أنَّ (إن تأتني) غير مستغنية عن (آتك).

وزعم الخليل أنَّ هذه الأوائل كلَّها فيها معنى (إنْ)، فلذلك انجزم الجواب؛ لأنه إذا قال: (ائتني آتك) فإنّ معنى كلامه: إن يكن منك إتيان آتك، وإذا قال: (أين بيتك أزرك)، فكأنّه قال: إن أعلمْ مكان بيتك أزرك؛ لأنّ قوله: (أين بيتك) يريد به: أعلمني"[1].

ويُفهم من كلام الخليل السابق – "هذه الأوائل كلها فيها معنى (إن)، فلذلك انجزم الجواب"، والذي نقله سيبويه وأقره– أن الطلب قد ضُمّن معنى (إن)، وأن هذا التضمين كان سببا للجزم.

وعلى الدرب سار المبرد، وأكد العلاقة الوطيدة بين أسلوب الطلب وجوابه من ناحية، وأسلوب الشرط وجوابه من ناحية أخرى، فقال: "وَاعْلَم أَن جَوَاب الْأَمر وَالنَّهْي ينجزم بِالْأَمر وَالنَّهْي كَمَا ينجزم جَوَاب الْجَزَاء بالجزاء؛ وَذَلِكَ لِأَن جَوَاب الْأَمر وَالنَّهْي يرجع إِلَى أَن يكون جَزَاء صَحِيحا، وَذَلِكَ قَوْلك: (ائْتِنِي أكرمك)؛ لِأَن الْمَعْنى: فَإِنَّك إِن تأتني أكرمك؛ أَلا ترى أن الْإِكْرَام إِنَّمَا يسْتَحق بالْإِتْيَان، وَكَذَلِكَ (لا تأت زيدا يكن خيرا لَك)؛ لأَن الْمَعْنى: فَإِنَّك إِلَّا تأته يكن خيرا لَك"[2].

---

[1] الكتاب ٣/٩٤.

[2] المقتضب ٢/١٣٥.

وإلى ذلك ذهب ابن خروف[١]، وابن الوراق الذي يرى "أَن جَوَاب الْأَمر وَالنَّهْي وَالنَّفْي والاستفهام وَالتَّمَنِّي وَالْعرض إِنَّمَا انجزم لِأَن مَا تقدمه يتَضَمَّن معنى الشَّرْط؛ أَلا ترى أَن قَوْلك: (أَيْن بَيْتك أزرْك) مَعْنَاهُ: إِن تعلمْني بَيْتك أزرْك، وَكَذَلِكَ إِذا قلت: ائْتِنِي أكرمْك"[٢].

وهو مختار ابن مالك، يقول في (الكافية الشافية): "والصحيح أنه لا حاجة إلى تقدير لفظ (إن)؛ بل تضمُّن لفظ الطلب لمعناها مغنٍ عن تقدير لفظها كما هو مغن في أسماء الشرط نحو: (من يأتني أكرمه)، وهذا هو مذهب الخليل وسيبويه"[٣]، وكرر هذا في (شرح التسهيل)، فقال: "وأكثر المتأخرين ينسبون جزم جواب الطلب لـ(إنْ) مقدرة، والصحيح أنه لا حاجة إلى تقدير لفظ (إنْ)؛ بل تضَمُّن لفظ الطلب لمعناها مغنٍ عن تقدير لفظها كما هو مغن أسماء الشرط، نحو: (مَنْ يأتني أكرمْه)... وهذا هو مذهب الخليل وسيبويه رحمهما الله"[٤].

وعلى الدرب نفسه سار الرضي مرجحا هذا المذهب، فقال:

يجوز" لك أن تحذف فاء السببية وتجزم به[أي بالطلب] الجزاءَ، كما تجزم بـ(إن)، وانجزام الجزاء بهذه الأشياء لا بـ(إن) مقدرة ظاهر مذهب الخليل؛ لأنه قال: إن هذه الأوائل كلها فيها معنى (إن) فلذلك انجزم الجواب، ومذهب غيره أن (إن) مع الشرط مقدرة بعدها، وهي دالة على ذلك المقدر.

---

[١] ارتشاف الضرب ١٦٨٤/٤، البحر المحيط٢٨٤/١، توضيح المقاصد١٢٥٦/٣، همع الهوامع٣٩٩/٢، حاشية الصبان٤٥٣/٣.

[٢] علل النحو ٤٤١.

[٣] الكافية الشافية١٥٥١/٣.

[٤] شرح التسهيل ٤٠/٤.

ولعل ذلك لاستنكارهم إسناد الجزم إلى الفعل، وليس ما استبعدوه ببعيد؛ لأنه إذا جاز أن يجزم الاسم المتضمن معنى (إن) فعلين، فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا"[١].

وصرح باختيار هذا المذهب ابن الصائغ فقال: "فعلُ الأمر يكون جوابه مجزومًا؛ لأنّه مضمَّنٌ معنى الشّرط؛ وذلك إذا جازيتَه على فعل الأمر، كقولك: (أطع الله يرحمْك، واشكُره يزدْك)، تقديرُه: إنْ تشكُره يزدك"[٢].

****

وقد اعتُرض على هذا الرأي بالآتي:

الأول: أنه يستلزم أن يكون العامل جملة، وذلك لا يوجد في موضع من العربية، وتزعّم هذا الاعتراض ابن عصفور، ونقله عنه غير واحد[٣].

وقد أجابه ناظر الجيش بقوله: "وأما قول ابن عصفور: (التضمين يقتضي أن يكون العامل جملة، ولا يوجد ذلك في موضع)؛ فقد يقال في جوابه: إن الممتنع إنما هو أن تكون الجملة بنفسها هي العاملة دون النظر إلى شيء آخر، أما إذا كان عملها بما تضمنته فغير ممتنع؛ لأن العمل حينئذ كأنه في الحقيقة منسوب لذلك المتضمَّن، ولما كانت الجملة هي التي تضمنته نسب العمل إليها"[٤].

---

[١] شرح الكافية ١١٨/٤.

[٢] اللمحة ٨٨٩/٢.

[٣] شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٨/٢، وتوضيح المقاصد١٢٥٧/٣، وتمهيد القواعد٤٢٣٣/٨، وهمع الهوامع ٣٩٩/٢، وحاشية الصبان ٤٥٥/٣.

[٤] تمهيد القواعد٤٢٣٤/٨.

والثاني: أن الإضمار أسهل من التضمين؛ لأن التضمين زيادة بتغيير الوضع، والإضمار زيادة بغير تغيير، فهو أسهل[١].

والثالث: أن التضمين لا يكون إلا لفائدة، ولا فائدة في تضمين الطلب معنى الشرط؛ لأنه يدل عليه بالالتزام[٢].

والرابع: أن الشرط لا بد له من فعل، ولا يجوز أن يكون هو الطلب بنفسه ولا مضمنا له مع معنى حرف الشرط؛ لما في ذلك من التعسف، ولا مقدرا بعده؛ لقبح إظهار بدون حرف الشرط، بخلاف إظهاره معه[٣].

والخامس: أن تضمين الْفِعْل معنى الْحَرْف إِمَّا غير وَاقع أَو غير كثير[٤].

المذهب الثاني: أن لفظ الطلب وجملته نابت في العمل عن أداة الشرط وجملته:

يرى أصحاب هذا الرأي أن الجزم بلفظ الطلب: الأمر، والنهي، والاستفهام... "لا على جهة التضمين؛ بل على جهة أنها نابت مناب الشرط؛ بمعنى أنه حذفت جملة الشرط وأنيبت هذه منابها في العمل، ونظيره قولهم: (ضربا زيدا)، فإن (ضربا) ناب عن (اضرب)، فنصب (زيدا)

---

[١] شرح التسهيل ٤٠/٤، وتوضيح المقاصد١٢٥٧/٣، ومغني اللبيب٢٩٩، وتمهيد القواعد ٤٢٣١/٨، وهمع الهوامع ٣٩٨/٢.

[٢] شرح التسهيل ٤٠/٤، وتوضيح المقاصد١٢٥٧/٣، وتمهيد القواعد ٤٢٣١/٨، وهمع الهوامع ٣٩٨/٢.

[٣] توضيح المقاصد١٢٥٧/٣, وانظر تمهيد القواعد ٤٢٣١/٨، وهمع الهوامع ٣٩٨/٢.

[٤] مغني اللبيب٢٩٩.

لا لأنه ضُمّن المصدر معنى فعل الأمر؛ بل ذلك على طريق النيابة، وكذا (زيد في الدار أبوه) ارتفع (أبوه) بالجار والمجرور؛ لأنه ناب مناب (كائن)، لا لأنه ضمن معناه، فيكون جزمه إذ ذاك لنيابته مناب الجازم لا لتضمن الجازم؛ لأن الجازم بطريق التضمين جازم بحق الأصل، وكذا تقول: الجازم في (من يأتني أكرمه) إنه هو لفظ اسم الشرط"[١].

وفرق أبو حيان بين هذا المذهب والمذهب الأول بقوله: "وقد اختلف النّحويّون في ذلك، فذهب بعضهم إلى أنّ جملة الأمر ضمّنت معنى الشّرط، فإذا قلت: (اضرب زيدا يغضب) ضمّن (اضرب) معنى (إن تضرب)... وذهب بعضهم إلى أنّ جملة الأمر نابت مناب الشّرط، ومعنى النّيابة أنّه كان التّقدير: (اضرب زيدا، إن تضرب زيدا يغضب)، ثمّ حذفت جملة الشّرط وأنيبت جملة الأمر منابها. وعلى القول الأوّل ليس ثمّ جملة محذوفة، بل عملت الجملة الأولى الجزم لتضمّن الشّرط، كما عملت (من) الشّرطيّة الجزم لتضمّنها معنى (إن). وعلى القول الثّاني عملت الجزم لنيابتها مناب الجملة الشّرطيّة"٢.

ونسب هذا المذهب للسيرافي[٣]، ونص كلامه: "جُزم جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض بإضمار شرط في ذلك كله، والدليل على ذلك أن الأفعال التي تظهر بعد هذه الأشياء إنما هي ضمانات يضمنها، ويعد بها الآمر والناهي والمستفهم والمتمني والعارض، وليست بضمانات

---

[١] همع الهوامع٢/٣٩٩.

[٢] البحر المحيط ١/٢٨٤.

[٣] ارتشاف الضرب ٤/١٦٨٤، وتوضيح المقاصد ٣/١٢٥٦،،والتصريح ٢/٣٨٢، وهمع الهوامع ٢/٣٩٩، وحاشية الصبان ٣/٤٥٤.

مطلقة، ولا عداتٍ واجبةً على كل حال، وإنما هي معلقة بمعنىً إن كان ووجد وجب الضمانُ والعدة، وإن لم يوجد لم يجب؛ ألا ترى أنه إذا قال: (ائتني آتك)، لم يلزم الآمر أن يأتي المأمور إلا بعد أن يأتيه المأمور، وإذا قال: (أين بيتك أزرك) لم يلزمه الزيارة إلا بعد أن يعرف بيته، ولفظ الأمر والاستفهام لا يدل على هذا المعنى، والذي يكشفه لفظ الشرط، فوجب تقديره بعد هذه الأشياء، والذي يقدّر في ذلك من الشرط ما كان موافقا للفظ الأمر والنهي، ولما يستدعيه ويقتضيه بالاستفهام والتمني والعرض.

فقولك: (ائتني آتك) يقدر بعد قولك (ائتني): (إن تأتني آتك)، وتقول في النهي: (لا تدن منه يكن خيرا لك) تقديره: (لا تدن منه، إلا تدن منه يكن خيرا لك)، وفي الاستفهام: (ألا تأتيني أحدّثك) يقدّر بعدها: (إن تأتني أحدّثك)، و(أين) تكون (إن أعرف مكانك أزرك)، وفي التمني: (ألا ماء أشربه)، و(ليته عندنا يحدّثنا)، كأنه قال: (ألا ماء إن أجده أشربه)، و(ليته عندنا، إن يكن عندنا يحدّثنا)، وفي العرض (ألا تنزل تصب خيرا)، وهذه الأشياء التي ذكرناها من الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض تغني عن ذكر الشرط، ويكتفى بذكرها عن ذكره، فلذلك تجوّز سيبويه في عبارته عن جزم هذه الأشياء، فأوهم أن هذه الأشياء هي الجازمة لما بعدها، كما أن حرف الشرط وفعله هو الجازم للجواب، وذلك قولك: وإنما انجزم هذا الجواب، كما انجزم جواب: (إن تأتني) ب(إن تأتني)؛ لأنهم جعلوه معلقا بالأول غير مستغن عنه الأول، إذا أرادوا الجزاء، كما (إن تأتني) غير مستغنية عن (آتك).

قال أبو سعيد: وهذا من سيبويه مسامحة في اللفظ، واتساع"[١].

ونسب كذلك لأبي علي الفارسي[٢]، وكلامه: "وقد يحذف الشرط في مواضع، فلا يؤتى به لدلالة ما ذكر عليه، وتلك المواضع: الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض. تقول: (أَكرمني أُكْرِمْك)، والتأويل: (أَكْرِمْنِي؛ فَإِنَّك إنْ تُكْرِمْني أُكْرِمْك). والنهي: (لا تفْعَلْ يَكُنْ خيْرًا لك). والاستفهام: (أَتأتيني أُحَدِّثْك)، و(أَيْن بَيتُك أَزُرْك)، والتمني: (أَلاَ مَاءَ أَشْرَبْه). والعرض: (أَلاَ تنْزِلُ عِنْدَنا تُصِبْ خيْرًا). فمعنى ذلك كله: إنْ تَفْعَل أَفْعلْ"[٣].

وكلام كل من السيرافي وأبي علي الفارسي السابق ليس صريحا في أن لفظ الطلب وجملته نابت في العمل عن أداة الشرط وجملته؛ بل كلامهما يحتمل هذا، ويحتمل المذهب الثالث أيضا.

وهذا المذهب هو مختار ابن عصفور، فقد كان كلامه صريحا في تبني هذا الرأي، وقد صحح هذا المذهب دون غيره، فقال: "اعلم أنَّ جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض مجزوم...واختلف في سبب جزم هذه الجمل ما بعدها:

فمنهم من ذهب إلى أنها جزمت لكونها متضمنة معنى الشرط؛ لأنَّكَ إذا قلت: (أطعِ الله يغفرْ لكَ)، فإنّما جزم جواب (أطع الله)؛ لأنّه ضمّن معنى (إن تُطِعْ).

---

[١] شرح كتاب سيبويه٣/٣٠٠.

[٢] ارتشاف الضرب ١٦٨٤/٤، وتوضيح المقاصد ١٢٥٦/٣،،والتصريح ٣٨٢/٢، وهمع الهوامع ٣٩٩/٢.

[٣] الإيضاح٣٢٢.

ومنهم من ذهب إلى أنَّها إنّما جزمت لنيابتها مناب الشرط وفعله، فالأصل عندهم في: (أطعِ اللَّهَ يغفرْ لكَ): (إن تُطِعِ اللَّهَ يغفرْ لكَ)... وهذا هو الصحيح؛ لأنَّ العامل لا يوجد جملة في موضع، وإذا كان التقدير في (أطعِ اللَّهَ يغفرْ لكَ) على ما ذكر من حذف أداة الشرط وفعله كانت الجملة الأولى جازمة بنيابتها مناب الجازم لا بحق الأصل"[١].

****

واعتُرض هذا الرأي بأمور:

الأول: أن نائب الشيء يؤدي معناه، والطلب لا يؤدي معنى الشرط؛ إذ لا تعليقَ في الطلب بخلاف الشرط[٢].

الثاني: أنه يستلزم كون العامل جملة، وذلك لا نظير له[٣].

الثالث: أن الأرجح في كون (ضربا زيدًا)، أن (زيدًا) منصوب بالفعل المحذوف وليس بالمصدر؛ لعدم حلوله محل فعل مقرون بحرف مصدري[٤].

---

[١] شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٨/٢، وانظر توضيح المقاصد ١٢٥٦/٣، وحاشية الصبان ٤٥٤/٣.

[٢] مغني اللبيب٢٩٩، وشرح التصريح٣٨٣/٢، وحاشية الصبان٤٥٤/٣.

[٣] توضيح المقاصد١٢٥٧/٣، وتمهيد القواعد٤٢٣٣/٨، وهمع الهوامع ٣٩٩/٢، وحاشية الصبان ٤٥٥/٣.

[٤] شرح التصريح ٣٨٣/٢، وحاشية الصبان ٤٥٤/٣.

المذهب الثالث: أن العامل شرط مقدر دل عليه الطلب المذكور

فهو ليس مذكورا في الكلام تضمنا ولا إنابة كما يقول أصحاب الرأيين السابقين، وهو مذهب أكثر المتأخرين، ونسبه ابن هشام للجمهور[١]، وهو اختيار الزمخشري، الذي قال في (المفصل): "ويجزم بـ(إنْ) مضمرة إذا وقع جواباً لأمر أو نهي أو استفهام أو تمن أو عرض، نحو قولك: أكرمني أكرمك، ولا تفعل يكن خيراً لك، وألا تأتني أحدثك، وأين بيتك أزرك، وألا ماء أشربه، وليته عندنا يحدثنا، وألا تنزل تصب خيراً"[٢].

ووافقه الشارح ابن يعيش فقال: "اعلم أن الأمر والنهي والاستفهام والتمنّي والعرض يكون جوابها مجزومًا، وعند النحويين أنّ جزمه بتقدير المجازاة، وأنّ جواب الأمر والأشياء التي ذكرناها معه هو جواب الشرط المحذوف في الحقيقة؛ لأنّ هذه الأشياء غير مفتقرة إلى الجواب، والكلامُ بها تامّ؛ ألا ترى أنك إذا أمرت، فإنّما تطلب من المأمور فعلاً؟ وكذلك النهي، وهذا لا يقتضي جوابًا؛ لأنك لا تريد وقوفَ وجود غيره على وجوده، ولكن متى أتيتَ بجواب كان على هذا الطريق، فإذا قلت في الأمر: (إيتِني أكرمْك)، و(أحْسِنْ إليّ أشكرْك)، فتقديره بعد قولك (إيتني): (إن تأتني أكرمك)، كأنك ضَمِنْت الإكرامَ عند وجود الإتيان، ووعدت بإيجاد الإكرام عند وجود

---

[١] مغني اللبيب ٢٩٩.

[٢] شرح المفصل ٤/٢٧٣.

الإتيان، وليس ذلك ضَمانًا مطلقًا، ولا وَعدًا واجبًا إنما معناه: إن لم يُوجَد لم يجب، وهذه طريقة الشرط والجزاء"[١].

واختاره ابن الناظم مخالفا أباه، يقول: "يجب في جواب غير النفي – إذا خلا من الفاء، وقصد الجزاء – أن يجزم؛ لأنه جواب شرط مضمر، دل عليه الطلب لقربه من الطلب، وشبهه به في احتمال الوقوع وعدمه، فصلح أن يدل على الشرط، ويجزم بعده الجواب"[٢].

واختاره كذلك أبو حيان، يقول: "وفي الجازم أربعة مذاهب:

أحدها: أن الأمر والنهي وباقيها ضُمِّن معنى الجزم فجزم، فضمن (ائتني) معنى (إن تأتني)، ونسب هذا إلى الخليل وسيبويه، وقال به ابن خروف، وابن مالك.

الثاني: أن هذه الأشياء نابت مناب الشرط؛ أي: حذفت جملة الشرط، وأنيبت هذه في العمل منابها، ونظير ذلك قولهم: (ضربا زيدا) ناب (ضربا) عن (اضرب) على أصح القولين، ونيابتها مناب الشرط، هو مذهب الفارسي، والسيرافي، وصححه ابن عصفور.

والثالث: أنه مجزوم بلام مقدرة.

الرابع: أنه مجزوم بشرط مقدر قبلها دل عليه ما قبله، وهو الذي نختاره، وقال به أكثر المتأخرين"[٣].

---

[١] شرح المفصل ٤/٢٧٤.

[٢] شرح ابن الناظم ٤٨٦.

[٣] ارتشاف الضرب ٤/١٦٨٤.

وكذا اختاره ابن هشام، ونسبه للجمهور، ورجحه على المذهب الأول مذهب سيبويه والخليل، كما رجحه على المذهب الثاني، فقال: إن الجمهور على جزم الفعل الواقع في جواب الطلب، ولكنهم اختلفوا في جازمه "على ثَلَاثَة أَقْوَال:

أَحدهَا للخليل وسيبويه: أَنه بِنَفس الطّلب؛ لما تضمنه من معنى إِن الشّرطِيَّة، كَمَا أَن أَسمَاء الشَّرْط إِنَّمَا جزمت لذَلِك.

وَالثَّانِي للسيرافي والفارسي: أَنه بِالطَّلَبِ لنيابته مناب الْجَازِم الَّذِي هُوَ الشَّرْط الْمُقدر، كَمَا أَن النصب ب(ضربا) فِي قَوْلك: (ضربا زيدا)؛ لنيابته عَن (اضْرِب) لَا لتَضَمّنه مَعْنَاهُ.

وَالثَّالِث لِلْجُمْهُورِ: أَنه بِشَرْط مُقَدّر بعد الطّلب وَهَذَا أرجح من الأول؛ لأن الحذف والتضمين وإن اشتركا في أنهما خلاف الأصل؛ لكن في التضمين تغيير معنى الأصل ولا كذلك الحذف، وأيضا فإن تضمين الفعل معنى الحرف إما غير واقع أو غير كثير.

ومن الثاني؛ لأن نائب الشيء يؤدي معناه، والطلب لا يؤدى معنى الشرط"[1].

واحتج له المرادي فقال:

"والمختار القول الثالث، لا ما اختاره المصنف[ابن مالك] لأربعة أوجه:

---

[1] مغني اللبيب ٢٩٩.

أحدها: أن ما ذهب إليه يستلزم أن يكون العامل جملة، وذلك لا يوجد في موضع.

والثاني: أن الإضمار أسهل من التضمين؛ لأن التضمين زيادة بتغيير الوضع، والإضمار زيادة بغير تغيير، فهو أسهل.

والثالث: أن التضمين لا يكون إلا لفائدة، ولا فائدة في تضمين الطلب معنى الشرط؛ لأنه يدل عليه بالالتزام.

والرابع: أن الشرط لا بد له من فعل، ولا يجوز أن يكون هو الطلب بنفسه ولا مضمنا له مع معنى حرف الشرط؛ لما في ذلك من التعسف، ولا مقدرا بعده لقبح إظهار بدون حرف الشرط، بخلاف إظهاره معه"[١]

وإلى هذا الرأي ذهب أكثر المتأخرين[٢].

****

وقد دافع ناظر الجيش عن مختار ابن مالك فقال: "أما قول ابن عصفور: (التضمين يقتضي أن يكون العامل جملة، ولا يوجد ذلك في موضع)؛ فقد يقال في جوابه: إن الممتنع إنما هو أن تكون الجملة بنفسها هي العاملة دون النظر إلى شيء آخر، أما إذا كان عملها بما تضمنته فغير ممتنع؛

---

[١] توضيح المقاصد٣/١٢٥٧.

[٢] شرح التسهيل ٤/٤٠، والشافية الكافية ٣/١٥٥١، وارتشاف الضرب ٤/١٦٨٤، وتوضيح المقاصد ٣/١٢٥٧، وهمع الهوامع٢/٣٩٩، وحاشية الصبان ٣/٤٥٤.

لأن العمل حينئذ كأنه في الحقيقة منسوب لذلك المتضمن، ولما كانت الجملة هي التي تضمنته نسب العمل إليها"[١].

وأما قولهم: (إن الإضمار أسهل من التضمين؛ لأن التضمين زيادة بتغيير الوضع، والإضمار زيادة بغير تغيير، فهو أسهل)، فدفعه بقوله: "ليس التضمين المشار إليه هنا هو التضمين الذي ذكره الشيخ، وهو التضمين المعروف في الاصطلاح؛ لأن مراد القائل بأن (زرني) من نحو: (زرني أزرك) تضمّن معنى الشرط: أنّ (زرني) هذه من حيث إن المتكلم يقصد ترتب الثاني على الأول، ويجعل الأول سببا للثاني يعطي من المعنى ما يعطيه (إن تزرني) مِن: إن تزرني أزرك؛ لأن الثاني مرتب على الأول، والأول سبب للثاني، فلما كان معنى (زرني أزرك) معنى (إن تزرني أزرك) قيل: إنه تضمن معنى (إن)؛ أي: تضمن معنى الشرط، فليس هذا التضمين من التضمين المعروف في شيء، كيف وذلك التضمين إنما يكون بالوضع؟ - أعني وضع أصحاب اللسان - وهو أن توضع كلمة لشيء وتضمن -مع دلالتها على ذلك الذي وضعت [له]- معنى آخرَ.

وأما هذا التضمين فالموجب للقول به الاستعمال في موضع خاص، فـ (زر) بالوضع لا دلالة له على الشرط، ولما قيل: (زرني أزرك)، وأُتي بهذا التركيب الخاص احتيج إلى القول بأنه ضمّن معنى الشرط بمعنى أنه أوقع موقعه، وأريد به ما يراد بالشرط، هذا هو الذي يظهر لي والله تعالى أعلم بما هو الحق.

---

[١] تمهيد القواعد ٨/٤٢٣٤.

والدليل على أن المصنف لم يرِد التضمين الذي ذكره الشيخ [أبو حيان]: قوله في (التسهيل) مشيرا إلى أن الجواب يجزم بما قبلها؛ فلم يذكر التضمين بل قال: لما فيه من معنى الشّرط، ولا شك أن هذا منه يحقق ما قررته"[١].

المذهب الرابع: أن الجزم بلام الأمر المقدرة

فإذا قيل: (ألا تنزل تصب خيرًا) فمعناه: لتصبْ خيرًا.

وقد اعترضه جل من حكاه فقال المرادي:

"إذا جزم الفعل بعد سقوط الفاء، ففي جازمه أقوال:...

الرابع: أن الجزم بلام مقدرة، فإذا قال: (ألا تنزل تُصِبْ خيرا) فمعناه: (لتصب خيرا)، وهو ضعيف، ولا يطرد إلا بتجوز وتكلف"٢.

وأنكره السيوطي، وعلل ذلك فقال:" وقد حكي بعض أصحابنا مذهبا رابعا، وهو أنه مجزوم بلام مقدرة، فإذا قال: (ألا تنزل تصب خيرا) فمعناه: لتصب خيرا، قال: وهذا ليس بشيء؛ لأنه لا يطرد في مواضع الجزم إلا بتجوز كثير"٣.

ورآه الأشموني ضعيفا متكلفا، فقال: "وقيل الجزم بلام مقدرة فإذا قيل: (ألا تنزل تصب خيرًا)؛ فمعناه (لتصب خيرًا)، وهو ضعيف، ولا يطرد إلا بتجوز وتكلف"٤.

---

[١] تمهيد القواعد ٨/٤٢٣٤.

[٢] توضيح المقاصد٣/١٢٥٧.

[٣] همع الهوامع ٢/٣٩٩.

[٤] حاشية الصبان ٣/٤٥٣.

ووافقه على ذلك الصبان وعلل كلامه بأن هذا المذهب "لا يستقيم من جهة المعنى في كل موضع إلا بتجوز وتكلف في بعض المواضع، نحو: (أكرمني أكرمك):

أما التجوز فلما قيل من أن أمْرَ المتكلمِ نفسَه إنما هو على التجوز بتنزيل نفسه منزلة الأجنبي.

وأما التكلف فلأن دخول لام الأمر على فعل المتكلم قليل... فلا يحسن تخريج الكثير عليه"[١].

ولم أقف على مؤيد لهذا الرأي.

الرأي الراجح

وبعد مراجعة هذه المذاهب الأربعة السابقة يتضح أن المضارع في جواب الطلب قد جزم –على الرأيين الأول والثاني– "جوابًا للطلب المتقدم، فيكون مجزومًا بنفس الطلب"، ولذلك ضمهما الأزهري معا ثم قارن بينهما فقال: "وهو قول الخليل وسيبويه والسيرافي والفارسي، ثم اختلفوا في علته، فقال الخليل وسيبويه: إنما جزم الطلب لتضمنه معنى حرف الشرط، كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك.

وقال الفارسي والسيرافي: لنيابته مناب الجازم الذي هو حرف الشرط المقدر، كما أن النصب ب(ضربًا) –في قولك: (ضربًا زيدًا)– لنيابته عن (اضرب)، لا لتضمنه معناه"[٢].

وعلى الرأيين الثالث والرابع الجازم مقدر، والفرق بينهما أنه على المذهب الثالث يكون الجازم غيرَ مذكور في الكلام؛ لكن الطلب المذكور يدل عليه

---

[١] حاشية الصبان ٣/٤٥٤.

[٢] شرح التصريح ٢/٣٨٢.

ويرشد إليه، وهذا مما يفضله على المذهب الرابع؛ ولذا قال الأنباري: "وإنما حذف لدلالة هذه الأشياء [الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والتمني والعرض]عليه، فصار في حكم الثابت على ما بيَّنَّا في حذف (رُبّ)"[١]. وقال في موضع آخر: "وما حذف وفي اللفظ على حذفه دلالة أو حُذِفَ إلى عوض وبدل؛ فهو في حكم الثابت"[٢].

أما الرأي الرابع فالجازم محذوف ولا دليل عليه، ولذا كان أضعف المذاهب كما سبق.

وينجلي مما سبق أن الرأيين المقدمين من هذه الآراء هما الأول والثالث، وأرى أنهما يتباريان في القوة والبرهان:

- فالرأي الأول مذهب أئمة النحو وشيوخه: الخليل وسيبويه والمبرد وابن خروف وابن مالك والرضي، ومعهم كوكبة من العلماء. والثالث مذهب الزمخشري وابن يعيش وأبي حيان وابن هشام، وأكثر المتأخرين، حتى نسبه ابن هشام للجمهور.
- والأول يرى أن الطلب جزم المضارع لتضمنه معنى حرف الشرط، والتضمين خلاف الأصل. والثالث جزم المضارع ب(إن) محذوفة، والحذف خلاف الأصل، ولذا قال ابن هشام: الْحَذف والتضمين يشْتَركَان في أَنَّهُمَا خلاف الأَصْل[٣].
- والأول أقوى معنىً، والثاني أقوى صناعةً، فقد قالوا: "إن الإضمار أسهل من التضمين؛ لأن التضمين زيادة بتغيير الوضع، والإضمار زيادة

---

[١] الإنصاف ٤٤٢/٢.

[٢] الإنصاف ٣٢٩/١.

[٣] مغني اللبيب ٢٩٩ بتصرف.

بغير تغيير، فهو أسهل[١]، وفي المقابل فقولنا: (زرني أزرك) في المعنى غير قولنا: (إن تزرني أزرك)؛ ففي الجملة الأولى طلبٌ للزيارة غير متحقق في الثانية.

****

ويتضح مما سبق أن القول بحذف الجازم هو القول الثالث والرابع، وأن القول الرابع لا ناصر له ولا مؤيد.

يبقى القول الثالث، وهو الذي يمكن عدُّه ضمن حذف الجازم وبقاء عمله، وهو هنا مستساغ مقبول مقيس، مؤيد بكوكبة من علماء العربية، ولعل سر ذلك يكمن في أن الحذف هنا كائن مع وجود دليل على المحذوف، وهو كثير شائع في الكلام العربي؛ يقول ابن جني: "قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضربٌ من تكليف علم الغيب في معرفته"[٢].

****

[١] شرح التسهيل ٤/٤٠، وتوضيح المقاصد٣/١٢٥٧، ومغني اللبيب٢٩٩، وتمهيد القواعد ٨/٤٢٣١، وهمع الهوامع ٢/٣٩٨.

[٢] الخصائص: ٢/ ٣٦٠.

تعقيب:

إعمال بقية الجوازم محذوفة

أما إعمال بقية أدوات الجزم محذوفة فلم أجد من يجيزه في السعة والاختيار، وقد منع ابن عصفور حذف الجازم مع بقاء الجزم ، واستثنى من ذلك لام الأمر ؛ لكنه قيد الاستثناء بالضرورة، فقال: "واعلم أنه لا يجوز حذف الجازم وإبقاء عمله إلّا في لام الأمر خاصة، وذلك ضرورة"[١].

وهو ما أكده ابن السراج؛ حيث منع حذف (لَمْ) وَ(لا) مطلقا شعرا ونثرا بقوله: "ولا يجوزُ أن تضمر (لَمْ) وَ(لا) في ضرورة شاعرٍ، ولو أضمرا لالتبس الأمر بالإيجاب"[٢].

وعلل العيني إجازتهم حذف لام الأمر في الضرورة مع منعهم حذف (لا) الناهية بقوله: "قد اعتل بعضهم لجواز حذف لام الأمر وامتناع حذف (لا) في النهي بأن النهي نفيٌ في المعنى، والنفي لا يكون إلَّا بحرف، والأمر إيجاب في المعنى، والإيجاب يكون بحرف وبغير حرف فافهم"[٣].

وقال ابن يعيش معقبا على قول الكوفيين: (إن فعل الأمر مجزوم بلام محذوفة): "وقولهم: إنه مجزوم بلام محذوفة فاسدٌ؛ لأنّ عوامل الأفعال ضعيفة، فلا يجوز حذفُها وإعمالها، كما لم يجز ذلك في (لَمْ) و(لَنْ) ونظائرهما؛ وذلك لأنّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء؛ لأنّ

---

[١] شرح الجمل٢/٣٠٥.

[٢] الأصول ٢/١٨٥.

[٣] المقاصد النحوية ٤/١٩٠٨.

الأفعال محمولة على الأسماء في الإعراب، فكانت الأسماء أمكن، وعواملُ الأصل أقوى من عوامل الفرع"[١].

****

ولكن مع ذلك حمل بعض المفسرين جزم (تفرضوا) في قوله تعالى:﴿ لا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ على إضمار (لم) الجازمة؛ فقد قال السمين في توجيه ﴿أَوْ تَفْرِضُواْ﴾: "فيه أربعة أوجهٍ:...

الثالث: أنه معطوفٌ على جملةٍ محذوفةٍ تقديره: (فَرَضْتُم أو لم تَفْرِضُوا)، فيكونُ هذا من بابِ حذفِ الجازمِ وإبقاءِ عمله، وهو ضعيفٌ جداً، وكأنَّ الذي حَسَّنَ هذا كونُ لفظِ (لم) موجوداً قبل ذلك"[٢]، وذكر هذا الرأي الماوردي[٣]، وأبو حيان[٤]، ونسبه لبعض أهل العلم[٥].

ولكن الحمل على غيره أولى؛ فهذا الرأي لم ينل رضا الكثرة الكاثرة من المعربين والمفسرين؛ لأنه مخالف للأصل، وتعوزه الشواهد القاطعة، حتى هذه الآية ذكروا فيها توجيهات أخرى متعددة[٦]، ولما ذكر السمين القول

---

[١] شرح المفصل ٤/٢٩٤.

[٢] الدر المصون ٢/٤٨٧.

[٣] النكت والعيون ١/٣٠٥.

[٤] البحر المحيط ٢/٥٢٩.

[٥] البحر المحيط ٢/٥٢٩.

[٦] قال السمين : "قوله: {أَوْ تَفْرِضُواْ} فيه أربعةُ أوجهٍ:
أحدها: أنه مجزومٌ عطفاً على (تَمَسُّوهُنَّ)، و(أَو) على بابها من كونِها لأحدِ الشيئين، قاله ابن عطية.
=

بحذف الجازم لم يفته أن ينبه إلى أن الذي سوغ ذلك وجود نظير سابق في الكلام للمحذوف.

والثاني: أنه منصوبٌ بإضمار (أَنْ) عطفاً على مصدرٍ متوهمٍ، و(أو) بمعنى (إلاَّ)، والتقدير: ما لم تَمَسُّوهُنَّ إلا أَنْ تَفْرِضُوا، كقولِهِم: لألزَمَنَّكَ أو تقضيَني حقي، قاله الزمخشري.

والثالث: أنه معطوفٌ على جملةٍ محذوفةٍ تقديره: «فَرَضْتُم أو لم تَفْرِضُوا» فيكونُ هذا من بابِ حذفِ الجزمِ وإبقاءِ عمله، وهو ضعيفٌ جداً، وكأنَّ الذي حَسَّنَ هذا كونُ لفظِ «لم» موجوداً قبل ذلك.

والرابع: أن تكونَ (أو) بمعنى الواو، و(تَفْرِضُوا) عطفاً على (تَمَسُّوهُنَّ)؛ فهو مجزومٌ أيضاً". الدر المصون ٢/٤٨٧.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات, وبفضله تتنزل الخيرات والبركات, وبتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات, والصلاة والسلام سيدنا محمد الذي ختم الله به الرسالات، وعلى آله وصحبه ما بقيت الأرض والسموات.

أما بعد

ففي نهاية هذا البحث تنجلي جملة من النتائج، منها:

- أن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء.
- وأن أضعف عوامل الأفعال الجوازم.
- وأن ضعف عوامل الجزم منع الفصل بينها وبين معمولها في غير الضرورة.
- كما أن ضعف عوامل الجزم منع حذفها –في الجملة– مع بقاء عملها.
- أن النحاة منقسمون بشأن جواز حذف لام الأمر مع بقاء عملها؛ فمنهم من قال بالمنع مطلقا، ومنهم من قصره على الضرورة الشعرية، ومنهم من ذهب إلى جوازه مطلقا شعرا ونثرا بشرط تقدم قولٍ.
- أن الراجح أنه لا يجوز حذف لام الأمر مع بقاء عملها إلا في الضرورة الشعرية.
- أن النحاة مختلفون في ناصب المضارع بعد فاء السببية؛ فالكوفيون يرون أنه منصوف بالخلاف، وذهب البصريون إلى أنه ينتصب ب(أن) مضمرة، وذهب أبو عمر الجرمي أنه منصوب بالفاء نفسها.

- أن لجزم المضارع في جواب الطلب شروطا لابد من تحققها، وإلا رفع.
- أن النحاة لم يتفقوا على جازم المضارع في جواب الطلب.
- أن منهم من يرى الجازم مذكورا متمثلا في الطلب نفسه، مع انقسامهم في تفسير ذلك، ومنهم من يرى أن الجازم مقدر، مع اختلافهم في تقديره.
- أن الراجح في جازم المضارع في جواب الطلب إما لفظ الطلب؛ لتضمّنه معنى حرف الشرط، وإما شرط مقدر دل عليه الطلب المذكور.
- أنه لا يجوز حذف بقية الجوازم مع بقاء أثرها لا في الضرورة ولا في السعة والاختيار.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

المصادر والمراجع

❖ ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان. ت: رجب عثمان محمد. مراجعة: د.رمضان عبد التواب. الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة. الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

❖ الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي. ت: غريد الشيخ. الناشر: دار الكتب العلميّة. الطبعة: ٢. تاريخ النشر: ٢٠٠٧ م

❖ الأصمعيات، للأصمعي. ت: أحمد محمد شاكر - عبد السلام محمد هارون. الناشر: دار المعارف – مصر. الطبعة: السابعة، ١٩٩٣م.

❖ الأصول في النحو، لابن السراج. ن: عبد الحسين الفتلي. الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

❖ أمالي ابن الشجري، لضياء الدين ابن الشجري. ت: الدكتور محمود محمد الطناحي. الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة. الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م.

❖ الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري. الناشر: المكتبة العصرية. الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

❖ الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي. حققه وقدم له د. حسن فرهود. ط١. ١٩٦٩.

❖ البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي. ت: صدقي محمد جميل. الناشر: دار الفكر – بيروت. الطبعة: ١٤٢٠ هـ.

❖ البخلاء، للجاحظ. الناشر: دار ومكتبة الهلال- بيروت. الطبعة: الثانية، ١٤١٩ هـ.

❖ البديع في علم العربية، لأبي السعادات الشيباني الجزري. ت: د. فتحي أحمد علي الدين. الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.

❖ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي. ت: د. حسن هنداوي. الناشر: دار القلم – دمشق، ودار كنوز إشبيليا. الطبعة: الأولى.

❖ تفسير الماوردي = النكت والعيون، ت:السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان.

❖ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، ويسمى: شرح التسهيل. ت: د.علي محمد فاخر وآخرين. الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة. الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ.

❖ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي. ت: د.عبد الرحمن علي سليمان. الناشر: دار الفكر العربي. الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

❖ الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي. تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة. الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م.

❖ الجمل في النحو، للخليل بن أحمد. ت: د. فخر الدين قباوة. الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

❖ الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي. ت: د فخر الدين قباوة – الأستاذ محمد نديم فاضل. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

❖ حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك. الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان. الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.

❖ حجة القراءات. لأبي زرعة ابن زنجلة. حقق الكتاب وعلق عليه: سعيد الأفغاني. الناشر: دار الرسالة.

❖ الحجة للقراء السبعة، للحسن بن أحمد بن عبد الغفار. المحقق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي. راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق. الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت. الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.

❖ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي. ت: عبد السلام محمد هارون. الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة. الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.

❖ الخصائص، لابن جني. ت: محمد علي نجار. الناشر: المكتبة العلمية.

❖ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي.المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط. الناشر: دار القلم، دمشق.

❖ درة الغواص في أوهام الخواص. للحريري. ت: عرفات مطرجي. الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٨/١٩٩٨هـ.

❖ ديوان أحيحة بن الجلاح. ت: د.حسن محمد باجوده. مطبوعات نادي الطائف الأدبي.

❖ ديوان الأعشى ميمون بن قيس. شرح وتعليق: د. محمد حسين. الناشر: مكتبة الآداب بالجماميز. المطبعة النموذجية- الحلمية – مصر.

❖ ديوان ذي الرمة. ت: عبد القدوس أبو صالح. الناشر: مؤسسة الإيمان جدة. الطبعة: الأولى، ١٩٨٢ م – ١٤٠٢هـ.

❖ ديوان مالك ومتمم ابني نويرة. ت: ابتسام الصفار. مطبعة الإرشاد. بغداد. ١٩٦٨.

❖ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لبدر الدين محمد ابن الإمام ابن مالك. ت: محمد باسل عيون السود. الناشر: دار الكتب العلمية. الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م

❖ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ت: محمد محيي الدين عبد الحميد. الناشر: دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة. الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.

❖ شرح أبيات سيبويه، لأبي سعيد السيرافي. ت: الدكتور محمد علي الريح هاشم. الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر. عام النشر: ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م.

❖ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان. الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

❖ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي. بيروت. لبنان. ط١ ١٩٥٥م.

❖ شرح التسهيل= شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك ت: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون. الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان. الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

❖ شرح التصريح على التوضيح = التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد الأزهري. الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان. الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

❖ شرح الكافية. للرضي. تصحيح وتعليق د. يوسف حسن عمر. منشورات جامعة قان يونس. بنغازي. الطبعة الثانية ١٩٩٦.

❖ شرح الكافية الشافية، لابن مالك ت: عبد المنعم أحمد هريدي. الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة. الطبعة: الأولى.

❖ شرح المفصل للزمخشري، لابن علي بن يعيش. قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.

❖ شرح المقدمة النحوية. لابن باشاذ. قدم له وحققه: محمد أبو الفتوح شريف. الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية. ١٩٧٨م.

❖ شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور. قدم له: فواز الشعار. دار الكتب العلمية. بيروت- لبنان. الطبعة الأولى ١٩٩٨.

❖ شرح ديوان المتنبي، لأبي البقاء العكبري. ت: مصطفى السقا/إبراهيم الأبياري/عبد الحفيظ شلبي. الناشر: دار المعرفة – بيروت.

❖ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لشمس الدين الجَوجَري. ت: نواف بن جزاء الحارثي. الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.

❖ شرح شواهد المغني، للسيوطي. علق على حواشيه: أحمد ظافر كوجان. الناشر: لجنة التراث العربي. الطبعة: ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦م.

❖ شرح طيبة النشر في القراءات. لشمس الدين ابن الجزري. ضبطه وعلق عليه: الشيخ أنس مهرة. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الثانية، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

❖ شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي. ت: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.

❖ صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، للقلقشندي. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

❖ ضرائر الشِّعْر، لابن عصفور. ت: السيد إبراهيم محمد. الناشر: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة: الأولى، ١٩٨٠ م

❖ الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، للألوسي. المكتبة العربية ببغداد. المكتبة السلفية بمصر. الطبعة العاشرة ١٣٤١هـ.

❖ علل النحو، لأبي الحسن ابن الوراق. ت: محمود جاسم محمد الدرويش. الناشر: مكتبة الرشد - الرياض / السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

❖ عمدة الكتاب، لأبي جعفر النَّحَّاس. ت: بسام عبد الوهاب الجابي. الناشر: دار ابن حزم – الجفان والجابي للطباعة والنشر. الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م

❖ فتح القدير. للشوكاني. الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت. الطبعة: الأولى – ١٤١٤ هـ.

❖ الكتاب، لسيبويه . المحقق: عبد السلام محمد هارون. الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة. الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.

❖ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. للزمخشري جار الله. الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت. الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ.

❖ الكنز في القراءات العشر. لتاج الدين ابن المبارك التّاجر الواسطيّ. ت: د. خالد المشهداني. الناشر: مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة. الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.

❖ اللامات، لأبي القاسم الزجاجي، ت: مازن المبارك، الناشر: دار الفكر – دمشق. الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

❖ اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري البغدادي. ت: د. عبد الإله النبهان. الناشر: دار الفكر – دمشق. الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

❖ اللمحة في شرح الملحة، لشمس الدين ابن الصائغ. ت: إبراهيم بن سالم الصاعدي. الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى. ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

❖ المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ. ت: سبيع حمزة حاكيمي. الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق. ١٩٨١م.

❖ المسائل البغداديات = المسائل المشكلة، لأبي علي الفارسي. تعليق: د.يحيى مراد. دار الكتب العلمية– بيروت. الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.

❖ معانى القرآن للأخفش. تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة. الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة. الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

❖ معاني القرآن، للفراء. ت: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي. الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر. الطبعة: الأولى.

❖ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام. ت: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله. الناشر: دار الفكر – دمشق. الطبعة: السادسة، ١٩٨٥.

❖ مفاتيح الغيب = التفسير الكبير. لفخر الدين الرازي. الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت. الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠ هـ.

❖ المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري. ت: د. علي بو ملحم. الناشر: مكتبة الهلال – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٩٩٣.

❖ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، للعيني: ت: د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر. الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة. الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

❖ المقتضب، لأبي العباس المبرد. ت: محمد عبد الخالق عظيمة. الناشر: عالم الكتب – بيروت.

❖ منار الهدى في بيان الوقف والابتدا. لأحمد بن عبد الكريم الأشموني المصري. ت: عبد الرحيم الطرهوني. الناشر: دار الحديث – القاهرة، مصر. عام النشر: ٢٠٠٨.

❖ الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، للآمدي، ت: السيد أحمد صقر. الناشر: دار المعارف – الطبعة الرابعة.

❖ موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، لخالد الأزهري. ت: عبد الكريم مجاهد. الناشر: الرسالة – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٦م.

❖ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي. المحقق: عبد الحميد هنداوي. الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

محتويات البحث

الموضوع
المقدمة
المبحث الأول: ضعف عوامل الجزم امتناع الفصل بين عوامل الجزم ومعمولها امتناع حذف عوامل الجزم
المبحث الثاني: حذف لام الأمر وبقاء عملها الرأي الأول: المنع مطلقا الرأي الثاني: أنه لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية. الرأي الثالث: أنه مطرد مقيس في أفعال الأمر كلها الرأي الرابع: جواز حذفها في الاختيار بشرط تقدم (قل). الخامس: جواز حذفها في الاختيار بعد أي قول. الرأي الراجح.
المبحث الثالث: جزم الفعل المضارع في جواب الطلب. جازم جواب الطلب الأول: الجازم لفظ الطلب لضمّنه معنى حرف الشرط.

الثاني: الطلب ناب في العمل عن أداة الشرط وجملته. الثالث: أن العامل شرط مقدر دل عليه الطلب المذكور الرابع: أن الجزم بلام الأمر المقدرة الرأي الراجح
تعقيب: إعمال بقية الجوازم محذوفة
الخاتمة
المصادر والمراجع
محتويات البحث